



تجربة الاسلاميون في تركيا



القسم الخامس

بسم الله الرحمن الرحيم

مقدمة العدد:

يتناول هذا العدد ملفاً من الملفات الإستراتيجية المهمة وهو: التجربة التي خاضها ولا يزال الاسلاميون في تركيا منذ سقوط دولة الخلافة العثمانية وصعود كمال اتاتورك كقائد بارز ورمز لتركيا العلمانية التي اظهرت العداء الشديد لكل ما له علاقة بالدين، ولحد المرحلة الحالية التي نعيشها الآن، حيث آلت هذه التجربة الى حزب العدالة والتنمية الذي خرج من رحم الحركة الاسلامية التي اصبح رمزها الكبير نجم الدين اربكان.

وتأتي أهمية هذا الملف للاسلاميين العراقيين بالذات حيث يتربع على السلطة هناك احد رموزهم، لان الحاجة اصبحت ملحة للاستفادة من دروس الحركة الاسلامية التركية واخذ العبر اللازمة منها، ومحاولة تجنب الاخطاء التي مارسها نجم الدين اربكان وانتهاج النهج المعتدل والذكي والمرن، الذي يدرك البيئة الاستراتيجية التي تحيط به، على المستوى المحلي والدولي.

- يجمع الدارسون والمراقبون على أن الحركة الإسلامية اليوم أصبحت محورا مركزيا، واهتماما رئيسيا من اهتمامات الرأي العام داخل دولها وخارجها، في الدوائر الغربية وفي غيرها، بحيث تم تجنيد باحثين وخبراء وإستراتيجيين ومعاهد ومراكز يراقبون ويتابعون جل تحركاتها وتطوراتها.
- فهل أخطأ الإسلاميون في الجزائر عندما اختاروا عن طواعية الدخول في اللعبة الديمقراطية التي سرعان ما انقلبت السلطة الفعلية عليها لتعلن أنها ترفض أن يكون وجه أفغانستان حاضرا في الحظيرة السياسية الجزائرية، ولو بسلطان الديمقراطية، أم أن الكياسة هي التي كانت تنقص الجانب الإسلامي الذي لم يدرس جيدا الساحة السياسية داخليا وخارجيا التي كانت ملغمة، لينقاد نحو معركة غير متكافئة، فكان مصيره الذي رأيناه؟.
- وهذا الذي حدث للأسف الشديد، إذ أصبح التيار الإسلامي في الجزائر- وهناك من يرفض أن يعترف بهذا- يتطاحن فيما بينه على قضايا هامشية.
- عكس التيار الإسلامي في تركيا الذي وإن لقي الحن فقد فهم حقيقة اللعبة، وعندنا حزب العدالة والتنمية الذي يعلن بصوت جهوري أنه غير إسلامي، رغم تأكيدات بعض الأصوات الإسلامية التي يهتمها أن يصرح الطيب أردوغان بأنه إسلامي، ويلقى بعدئذ حتفه على يد المقصلة العلمانية التي تنتظر مثل هذه التصريحات بفارغ الصبر.
- وإنني شخصا معجب بسياسة حزب العدالة والتنمية، كما أنني معجب بحزب السعادة الذي يرأسه رجائي قوطان الذي جمعني معه جلسة حميمة وتبادلنا الأحاديث عن التنوع السياسي في تركيا وعمل الإسلاميين الذين لا يصطدمون أبدا مع المشروع الأتاتورك، وهدفهم هو خدمة الشعب التركي، والبرهنة على أرض الواقع وليس بالخطب العرممية، التي لا تطعم من جوع، كذلك معجب بالدور الذي يلعبه كل واحد منهما في ترسيخ قاعدة العمل، أولا ثم يأتي الخطاب والقول ثانيا.
- إن الفرق الوحيد بين التيار الإسلامي في الجزائر والتيار الإسلامي في تركيا- مع المَعذرة إذا لا يحبون أن يقال عنهم هذا- هو أن الأول اختار القمة من غير تدرج فتدحرج للأسف الشديد، أما الثاني فاختار التدرج فتألق، واستفاد الشعب التركي من جليل أعماله.
- لكن يمكن القول إن حقائق التطور السياسي في تركيا تتجه لصالح دولة ديمقراطية تحترم الإسلام والمتدينين ولا تنفي العلمانية وإنما تهذبها من أجل أن تكون أكثر انفتاحا وديمقراطية وأكثر تجاوبا مع حقائق العصر.

المحتويات

إسلاميو تركيا... العثمانيون الجدد	٥
لماذا لم يفهم الإسلاميون في الجزائر ما فهمه الأتراك؟*	١١
تركيا.. الدولة والمجتمع.....	١٩
الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى	٢٥
الجيش والحياة السياسية التركية.. تفكيك القبضة الحديدية	٣١
تركيا وأزمة الهوية وانعكاساتها الداخلية والخارجية.....	٣٥
الإسلاميون الأتراك.. من الهامش إلى المركز	٣٧
المؤسسة العلمانية والإسلام في تركيا: الاستمرارية أم القطعية؟	٣٩

ما هي بحاجة أيضا إلى استخلاص دروس منها.

وهذا ما حاول الدكتور إدريس بووانو الوقوف عليه في كتابه "إسلاميو تركيا.. العثمانيون الجدد".

- الكتاب: إسلاميو تركيا.. العثمانيون الجدد

- المؤلف: إدريس بووانو

- عدد الصفحات: ١١١

- الناشر: مؤسسة الرسالة، سوريا

- الطبعة: الأولى/٢٠٠٥

الإسلام العدو البديل

الاهتمام بالحركة الإسلامية عموما ساهمت فيه ثلاثة عوامل رئيسية، يتعلق أولها بالثورة الإسلامية في إيران عام ١٩٧٩، والتحولات التي ترتبت عليها في منطقة الشرق الأوسط، ويتعلق ثانيها بالهيار الشيوعية كقوة عالمية، واندحارها كأيديولوجية سياسية.

أما العامل الثالث فيتجسد في شعبية الحركة الإسلامية التي تعاظمت داخل أوطانها في ظل حالة الاحتقان الاجتماعي والسياسي التي عرفتتها المنطقة.

إسلاميو تركيا... العثمانيون

الجدد

عرض/عبد الحكيم أمين



يجمع الدارسون والمراقبون على أن الحركة الإسلامية اليوم أصبحت محورا مركزيا، واهتماما رئيسيا من اهتمامات الرأي العام داخل دولها وخارجها، في الدوائر الغربية وفي غيرها، بحيث تم تجنيد باحثين وخبراء وإستراتيجيين ومعاهد ومراكز يراقبون ويتابعون جل تحركاتها وتطوراتها.

ويرون أن المسألة التركية، وفي صلبها التجربة السياسية الإسلامية، تكتسي أهمية خاصة في العالم الإسلامي وتجارب الحركات الإسلامية فيه.

وبقدر ما هي في حاجة إلى الدراسة والبحث في مختلف جوانب نجاحاتها وإخفاقاتها، بقدر

العالم، أعقبتها موجة محمومة من التحرك قادها الغرب الإمبريالي.

وكانت كلها تهدف إلى إيجاد صيغة جديدة تظل بها أذرع الحضارة الغربية قابضة بناصية الخارطة الجغرافية-السياسية، مع تحريك اتجاهات الفعل بطريقة أو بأخرى لتستوعب انيارات الطرف الشرقي للحضارة الغربية والمحافظة عليه تحت مظلة السيادة والهيمنة الغربيتين، قاطعة الطريق أمام أي منافس جديد.

طبعاً كان الإسلام الذي هامت حوله القوى الغربية الإمبريالية، هو "العدو البديل" عن الشيوعية انطلاقاً من حملته لمنظومة من القيم والأفكار تستطيع تهديد الانفراد الغربي -في شقه الرأسمالي- بتسيير شؤون العالم، كما تؤهل حامله لملاءم فراغات القوة وصولاً إلى سدة الحكم.

يرى بووانو أن بعض الأطراف داخل الغرب وجدت في الإسلام المنافس الأول لها، المنافس الذي يختزن مؤهلات القوة وإمكانات عمارة الأرض، وهو "المارد" الذي يمكن أن يتناول بنيانه، فيصل إلى

فقد أعلنت جل الحركات الإسلامية منذ بدايات ظهورها أن منطلقها هو الإسلام معتبرة إياه القادر على بناء نظام سياسي نموذجي، وأنه الذي أفرز من قبل نمواً ثقافياً لم يؤثر على الأشخاص الذين اعتنقوه فحسب، بل ترك أثره الواضح على العالم بأسره.

وتعتبر تركيا في هذا السياق أحد الأقطار العديدة التي استأثرت فيها اهتمام المتابعين بالحركة الإسلامية، فهي البلد الإسلامي الذي لا يزال يرمز بحضارته وتاريخه للخلافة العثمانية التي عمرت قروناً من الزمن وبسطت سلطان خلافتها على بلدان عديدة من عالمنا الإسلامي.

لقد كان الانهيار المباغت للاتحاد السوفياتي وسقوط جدار برلين سنة ١٩٨٦ مؤشراً على حتمية حدوث تغييرات وتكتيكات على الخارطة الجغرافية-السياسية للعالم، بدأت معالمها في التبلور والتشكل منذ تلك الفترة لتأخذ مظاهر وأشكالاً شتى.

وتسارعت وتيرة التحولات التي رافقت هذا الحدث العالمي بشكل لافت، وبدأت فراغات كبيرة في أحزمة القوة التي تسيطر على

لحظات الاستشراق والشهود الحضاري، وبالتالي ينازعها السيادة على العالم.

وهكذا اختار الغرب وصادق على "صك المواجهة والمؤامرة ضد هذا المارد الإسلامي القادم"، وأعاد على ضوء ذلك كله ترتيب أجدنته.

الصراع العلماني الإسلامي

أما الاهتمام بالمسألة التركية بصفة عامة داخلها وخارجها، عربيا ودوليا، فازداد منذ سقوط الخلافة وقيام الجمهورية التركية سنة ١٩٢٤، ولا يزال هذا الاهتمام بارزا وحاضرا إلى وقتنا الحالي.

قبل الحرب العالمية الأولى كان في تركيا تيار من المسلمين يشعر بأنه يعيش في ظل دولة إسلامية، رغم ضعف هذه الدولة، واختلاف تقييم هذا التيار لها.

ورغم أن أفرادا من هذا التيار ومعهم مجموعة من المسلمين كانوا يعتقدون أن هذه الدولة هاضمة لحقوقهم، فإنهم كانوا يتجهون بأبصارهم إلى إصلاحها، عكس التيار العلماني المغترب الذي احترق النخبة العثمانية، مدنيها وعسكريها، منذ بداية

القرن التاسع عشر الميلادي بفكره الفلسفي ومظاهره الأوروبية، والذي كان يسعى جاهدا إلى تقويض بنيان هذه الدولة التي لم تعد في نظره قادرة على الإمساك بمقاليد البلاد.

هكذا برز في أواخر عهد الدولة العثمانية صراع قوي بين تيارين: تيار علماني حمل على كاهله الدعوة إلى الالتحاق بالغرب والتماس طريقه، وتيار مثلته شريحة عريضة من الشعب التركي وعلى رأسها العلماء وزعماء الطرق الصوفية أطلق عليهم فيما بعد اسم "التيار الإسلامي"، و"الإسلاميون الأتراك" وعلى جزء منه اسم "الحركة الإسلامية التركية"، هذا التيار هو الذي أخذ على كاهله مهمة الدفاع عن الإسلام.

ويرى الكاتب المغربي أن "الانتصار" في الشوط الأول من الصراع الذي بدأ بين التيارين منذ تلك الفترة -ولا يزال مستمرا- كان لصالح الحركة الكمالية العلمانية عقب حرب الاستقلال، وتكون الجمهورية التركية العلمانية بمبادئها القائمة كلية وصراحة على إلغاء دور الإسلام.

ولقد كان مصطفى كمال أتاتورك صريحاً في تأكيد ذلك حينما ذكر في مجلس الأمة التركي أن هذه الدولة "لم تعد تأخذ مثالها من الغيبيات، ولم تعد تأخذ قوانينها مما يظن أنها كتب جاءت من السماء".

أما الشوط الثاني بين هذين التيارين فقد أخذ الصراع فيه معالم أخرى دلت في مجموعها على بداية رجحان كفة الانتصارات لصالح التيار الإسلامي.

لم يكن التيار الإسلامي في تركيا أو الإسلاميون الأتراك -حسب بووانو- نبتة دخيلة على التربة التركية ولا نتيجة ظروف طارئة أو بسبب معادلات خارجية.. حتى يستغرب البعض اليوم سر وجود هذا التيار في ظل الدولة التركية الحديثة، وسر نجاحاته وصعود نجمه السياسي في الآونة الأخيرة.

فوجه الاستغراب، يقول الكاتب، ينبغي أن يتوجه إلى البحث عن سر وجود خصمه، وهو التيار العلماني، في بيئة ومجتمع غالبيته مسلمة، ظلت تدين بالإسلام عبادة وسلوكاً لعدة قرون.

للإجابة على هذا الاستغراب قام الدكتور إدريس بووانو بإلقاء نظرة تاريخية للبحث في

جذور التيار الإسلامي التي تمتد إلى الدولة العثمانية، وفي حقيقة الملابس والظروف التي رافقت ظهور خصمه وهو التيار العلماني في أخريات الدولة العثمانية، واشتداد معركته معه بعيد ذلك وإلى يومنا هذا.

فقد حملت النخبة المدنية من المثقفين العثمانيين والنخبة العسكرية من الضباط العسكريين الذين استكملوا تعليمهم في المدارس العسكرية الأوروبية، على كاهلها مهمة تثبيت أركان الدولة العلمانية، فقامت بدور ولو محدود في بروز ديناميكية وحركية التيار الإسلامي بمختلف شرائحه اتجاه ما سعت "الإصلاحات" الكمالية لتحقيقه من أهداف كلها كانت تروم التضييق على النشاطات الإسلامية واجتثاث كل المظاهر الدالة عليها.

ممارسات التيار العلماني أثناء تطبيقه "للإصلاحات" الكمالية وقبلها -منذ أن أصبحت حركة الاتحاد والترقي وتركيا الفتاة متنفذتين في البلاد- تسببت في حدوث أثر شديد وبلغ على المسلمين.

فقد اتخذت هذه الممارسات في بداياتها شكل معاداة للدين، وعقب ذلك ظهر رد الفعل

على مسيرة التيار الإسلامي الذي عرف تحولات هامة في مسيرته.

تحولات التيار الإسلامي

وقف الدكتور بووانو في المحور الثالث من كتابه على التحولات التي عرفها التيار الإسلامي سواء على مستوى الطرق الصوفية والجماعات الإسلامية ذات البعد التربوي والفكري، أو على مستوى الجماعات الإسلامية ذات البعد الحركي الممثلة في حركة الرأي الوطني وبصفة خاصة على مستوى ممارستها وتجربتها السياسية، حيث عرفت ميلاد توجه جديد يمثل حزب العدالة والتنمية الحالي.

وقال إن هذا التوجه أو هذه التجربة تشكل نقلة نوعية في مسار الحركة الإسلامية عموماً، وفي مسار التجربة السياسية ذات المرجعية الإسلامية في تركيا خصوصاً، وهي إلى حد ما عنوان "حركة سياسية" مؤطرة في هذا الحزب أكثر مما هي عنوان حزب مجتمعي صاحب بنيات مؤسسية.

إنها تجربة أظهرت قدراً كبيراً من المرونة والواقعية السياسية في تعاطيها مع القضايا

الإسلامي في شكل تجمعات دينية، خاصة مع سقوط الخلافة الذي ترك في نفوس المسلمين جرحاً كبيراً لم يندمل رغم مرور العقود.

لقد ظلت مع هذا السقوط المفاجئ لرمز إسلامي - مكث شامخاً عدة قرون - مجموعة من الأسئلة تراود الكثير من المسلمين، أسئلة ولدت لدى بعضهم، بل الكثير منهم ضرورة الالتفاف حول رمز ما، فهرعت كل جماعة وفئة تلتف حول كبير لها، وتعتبره رمزاً للخليفة.

وهكذا أصبحت كل جماعة يتعاضم شأنها، ويكثر أتباعها ومريدوها، تحدث كيانات مستقلة، لتشكل مجتمعة ما سمي بـ "التيار الإسلامي". وسيضطلع كل مكون فيه بمهمة مواجهة الممارسات العلمانية التي رافقت "الإصلاحات" الكمالية انطلاقاً من رؤية كل منها إلى الواقع وسبل التصدي لانحرافاته.

لم يكن صراع التيار الإسلامي مع التيار العلماني بنخبتيه العسكرية والمدنية صراعاً عادياً، بل كان صراعاً عنيفاً وقوياً، أملت تفاعلاته قدراً كبيراً من التأثير والتأثر، وتركت هذه التفاعلات بصمات واضحة

أسلوب عمل

والملفات المطروحة سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي.

وقد لاحظ بووانو أن التجربة السياسية الإسلامية التركية منذ بداياتها الأولى تسلك سبيل "المنافسة" في أدائها السياسي، وهذا الأمر فرضته عدة عوامل أهمها، طبيعة الديمقراطية التركية، وشدة المآزق الذي تقع فيه التجربة السياسية الإسلامية.

وتجلت هذه المرونة في واقعية واعتدال مواقف زعماء التجربة الجديدة مما أهلها إلى النجاح المعترف الذي حققته في انتخابات نوفمبر/تشرين الأول ٢٠٠٢، الذي مكنتها من تشكيل حكومة بأغلبية مريحة، وتبع ذلك فوزها بعدد كبير من البلديات بما نسبته ٣٥.٠٪

وقال إن عدم فهم هذا التكتيك -تكتيك المنافسة- الذي انتهجته التجربة السياسية بأحزابها القديمة، أو بتجربتها الحالية مع حزب العدالة والتنمية، يؤدي إلى طرح مجموعة من الأسئلة المحيرة.

وكان ثمن ذلك "تنازلات" لا بأس بها قدمها زعماء التجربة الجديدة -كما ذكر كثير من أبناء التيار الإسلامي خارج تركيا وداخلها- لكن السؤال أو بالأحرى الأسئلة التي ظلت عالقة هي: "هل يحق أن نسمي ما قامت به التجربة الجديدة تنازلاً؟".

ويزداد طرح الأسئلة حينما لا يتوصل إلى شفرة للتمييز بين المواقف الثابتة والمواقف المتحولة للتجربة الجديدة -التي تمثل عنوان "حركة سياسية"- اتجاه مجموعة من المعادلات عموماً، واتجاه معادلة الحرب التي شنتها أميركا وبريطانيا على العراق خصوصاً.

وكيف نحكم على سلوك سياسي قامت به التجربة الحالية أو غيرها بأنه تنازل عن مبادئ معينة؟ ثم أيضاً ما حدود المبدئية والبراغماتية في هذه التجربة السياسية الجديدة خصوصاً، وفي التجربة السياسية الإسلامية عموماً؟.

ورصد الدكتور بووانو في كتابه مواقف زعماء التجربة اتجاه جملة من المعادلات والقضايا الداخلية والخارجية، وكيف

استطاع الإسلاميون الأتراك الالتفاف على الكثير منها.

وخلص في النهاية إلى أن ما ميز هذه المواقف من سمات وخصائص جمع بينها قاسم واحد وهو أسلوب وتكتيك المناورة السياسية التي أدار به زعماء التجربة الجديدة كثيرا من مواقفهم وتحركاتهم.

وخلص إلى أن تجربة التيار الإسلامي في شقها السياسي وتعامله داخل الساحة السياسية وفق مقتضيات النظام الديمقراطي مكنه من التعرف عن قرب على الواقع الاجتماعي والاقتصادي والسياسي بكل تحدياته، ومكنه أكثر من التعرف على خصمه وهو التيار العلماني، كيف يفكر، وبأي أسلوب يتحرك، وأكسب كل ذلك حركية وفاعلية ومزيدا من التفهم والعقلنة.

وأثر الاستيعاب المتبادل بين العلمانيين والإسلاميين اعترافا متبادلا خلق في النهاية تعايشا بين الطرفين داخل الساحة التركية، وقدرًا من التفاهم على انتهاج الديمقراطية ومحاولة الوصول بها إلى بر الأمان بشراكة متبادلة في القيادة.

وأدرك أطراف المعادلة الديمقراطية في تركيا - بعد زمن من الصراع- أن ثمة مساحات مشتركة للعمل بين التيارين، وأن ثمة مساحات اختلاف، وأنه لن يكون في وسع أحد إلغاء الآخر، لكن في وسع كل طرف أن يتنازل عن قدر معين للآخر، وبإمكان الطرفين أن يشتغلا معا في المساحات المشتركة تلك. المصدر: الجزيرة

لماذا لم يفهم الإسلاميون في الجزائر ما فهمه الأتراك؟*

بقلم : المحرر | اخترنا لكم , كلام في السياسة / ٢٠١٠.٠٧.٢١



عبد الباقي صلاي**

قد تكون الفرصة التي أتاحت للإسلاميين في الجزائر في العشرية الأخيرة من القرن الماضي من الفرص النادرة التي لو وجدت من يحيطها بال العناية المركزة، ويسيجها بسياج العقلانية، والنظرة الثاقبة، والبصيرة النافذة، لكانت ثمرا

يائعة لكل التواقين للحل الإسلامي، ولمشروع الدولة الإسلامية. لكن على الرغم من كل ما قيل في التيار الإسلامي، باديء ذي بدء أنه لا يملك تجذر شعبي، وليس له امتدادات سياسية داخل الأوساط النخبوية والشعبية، وعلى قلة خبرته ميدانيا، وعدم نضجه سياسيا تمكن من تجميع كل القوى الشعبية إلى جانبه، كما تمكن من بسط يده على كثير من الأوساط النخبوية، ونذكر على سبيل المثال العقيد المرحوم محمدي السعيد الذي يعد أحد كبار المجاهدين الذين قلدوا الرتب لأكثر من جنرال وعلى رأسهم الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد، كما شغل الدنيا بما سوف يكون عليه مستقبل الجزائر بعد خمسين سنة، أو أكثر وقد رأينا كيف انبرت الأبواق الإعلامية في الغرب على وجه التخصيص تدافع عن الطرح العلماني الذي يجب أن تبقى عليه الجزائر، وأول هذه الأبواق كان البوق الفرنسي الذي لم يستسغ ظهور تيار إسلامي ينازع التيار العلماني الفرانكوماني الموالي للأطروحة الجزائرية فرنسية وإن لم تكن كذلك فهي موصولة عاطفيا بالتاريخ المشترك بين الشعبين الجزائري الفرنسي، ومحكومة بلغة يقول عنها الرئيس عبد العزيز بوتفليقة أنها غنيمة حرب. spoil of war

لقد استطاع التيار الإسلامي في الجزائر افتكاك مكانته عن جداره داخل المحيط السياسي، وضمن السياسة الأحادية التي كانت ممثلة في الحزب الواحد، وأن يكون فعلا البديل الحقيقي للسلطة القائمة آنذاك، وبشهادة الجميع أن الانتخابات التي فازت بها الجبهة الإسلامية للإنقاذ في دورتين متتاليتين الأولى في البلديات وكانت في ١٢ جوان ١٩٩٠، أما الثانية فكانت في ٢٦ ديسمبر ١٩٩١ هي الانتخابات الوحيدة التي جرت بكل شفافية، وبكل المقاييس الديمقراطية وما يريده الشارع العربي من حرية انتخاب من يريد. لكن موازين القوى لم تكن أبدا إلى جانب التيار الإسلامي الذي لم يهنأ بهذا الانتصار، ولم يستطع أن يحافظ على المكاسب الحقيقية التي جاءته صاغرة رغم أنف النظام الجزائري القائم ساعتئذ، فتدخلت قوى الشر من الداخل والخارج لتمنع هذا السيل الجارف الذي كاد أن يعصف بكل أحلام أباطرة السياسة العالمية بأن مهدت الطريق للتدخل في اختيار الشعب، وحرمان الجزائر الفتية ديمقراطيا من ولوج عالم الديمقراطية الحقيقية من الباب الواسع. فكانت استقالة الرئيس الأسبق الشاذلي بن جديد كما يعلم الجميع باكورة

احتقان سياسي أدى إلى خراب ودمار وطن أكثر من مائتي ألف قتيل، فضلا عن أن أكثر المناطق في الجزائر أضحت قاعا بلقعا. فهل أخطأ الإسلاميون في الجزائر عندما اختاروا عن طوعية الدخول في اللعبة الديمقراطية التي سرعان ما انقلبت السلطة الفعلية عليها لتعلن أنها ترفض أن يكون وجه أفغانستان حاضرا في الحظيرة السياسية الجزائرية، ولو بسلطان الديمقراطية، أم أن الكياسة هي التي كانت تنقص الجانب الإسلامي الذي لم يدرس جيدا الساحة السياسية داخليا وخارجيا التي كانت ملغمة، لينقاد نحو معركة غير متكافئة، فكان مصيره الذي رأيناه؟

العجلة قضت على التيار الإسلامي في الجزائر؟؟

رغم النصائح التي قدمت للتيار الإسلامي في الجزائر بعدم خوض مغامرة اللعبة السياسية من منطلق أن التيار نفسه لم يكتمل بنيانه بحيث يكون قادرا على مقارعة القوى الحقيقية في السلطة، وإن كان ولا بد إنشاء حزب إسلامي فيجب مراعاة المصلحة الشرعية، وهي النصيحة التي قدمها الشيخ أحمد سحنون رحمه الله، إذ يعتبر إنشاء حزب

إسلامي من فروض الكفاية فيقول "إن إنشاء الحزب الإسلامي تحكمه المصلحة الشرعية، فهو في تصورنا فرض على الكفاية، إذا نهض به البعض سقط الحرج عن سائر المسلمين الذين يكون واجبهم آنذاك المساندة والدعم وشد الأزر والنصح والنصرة، وأما تعتمد سائر الفعاليات الإسلامية إلى إنشاء الأحزاب فإن هذا مسلك قد يأتي بالنتائج العكسية إذ يشغل الصف الإسلامي بالصراع الداخلي عن المعركة الحقيقية ويتحول الواجب إلى محذور باعتبار النتائج المترتبة" إلا أن كل ذلك ذهب أدراج الرياح وتبخر مع هبوب رياح التغيير السياسي، الذي أقره دستور ١٩٨٩ والذي يسمح فيه بإنشاء جمعية ذات طابع سياسي. وكانت بعض الأطياف الإسلامية تنحو منحى ما قيل في أن التيار الإسلامي برمته لم يزل جنينيا، والفرصة لم تكن كي يدخل المعترك السياسي، ويكون ممثلا في حزب إسلامي، وهو شأن المرحوم محفوظ نخلح الذي أبي أن يتحزب، ورفض أن ينحصر عمله الإخواني- نسبة لحركة الإخوان المسلمين- في شكل حزب صغير، وفضل البقاء كما هو يضطلع بالعمل الخيري وتربية النشء ضمن جمعية الإرشاد، كذلك عبد الله جاب الله ضمن حركة النهضة ،

وبنفس التفكير رفض دعوة الدكتور عباسي مدني من أجل تكوين حزب إسلامي يكون الممثل الحقيقي لكل التيار الاسلامي المتواجد في الجزائر ورفض كل من محفوظ نحناح وعبد الله جاب الله للدخول في التنظيم الحزبي ، لم يكن نابعا من الحرص على تفعيل العمل الإسلامي، والتمكين بتقسيم الأدوار حيث يكون كل واحد على ثغر من الثغور وإنما كان مبنيا على المصلحة الضيقة الآنية، وليس على أي أمر آخر. بدليل أن كل شيء تغير بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ في ١٢ جوان ١٩٩٠ بأغلبية مقاعد البلديات، إذ أصبح كل من كان يتلثم، ويتلصق في الدخول الساحة السياسية والقبول بالديمقراطية التي كانت كفرا بواحا، جاهزا ليكون ضمن الصفوف الأولى ليمثل بمشروعية التيار الشعبي ويجوز على المصادقية التي خشي أن يسيطر عليها حزب عباسي مدني، فأنشئت أحزاب أخرى إسلامية من دون مراعاة ما كان يقوله لهم أب الحركة الإسلامية الشيخ أحمد سحنون "المسلم الرسالي الذي ينطلق في تصرفاته من الضوابط الشرعية ينظر إلى مسألة إنشاء الحزب بمنظار المصلحة العليا للإسلام وللأمة ذلك أن إنشاء الحزب قد يفتح مجالا جديدا لتوظيف

الطاقات وتجنيدها، ولكن في نفس الوقت يحدث بؤرة جديدة للصراع ويفتت القوى المتماسكة فيتحول الصراع من صراع جهادي سلمي من أجل تحقيق المشروع الإسلامي إلى صراع فئة، تتواجه فيه القوى الإسلامية على حلبة المغالبة السياسية ولربما نسي الناس حينئذ القضية المشتركة فأصبح الموقف الحزبي يقتضي ضرب المنافسين داخل الصف الإسلامي قبل توجيه الصراع إلى خصوم المشروع الإسلامي" وهذا الذي حدث للأسف الشديد، إذ أصبح التيار الإسلامي في الجزائر- وهناك من يرفض أن يعترف بهذا- يتطاحن فيما بينه على قضايا هامشية.

وقد رأى الناس ما حدث للجبهة الإسلامية للإنقاذ قبل إضراب جوان ١٩٩١ وخروج قياديين عن الخط الجبهوي، واتهام عباسي مدني بأنه يقود الجماهير نحو المذبح، كما اتهم فيما بعد أحمد مراني وهو عضو مؤسس عباسي مدني بأنه حصل على مليون دولار من السعودية، وللأسف هذه التهمة موجودة لدى كثير من القيادة لحزب جبهة الإنقاذ، لكن من جهة أخرى كان المتربصون لهم قد أعدوا لهم كل عدة للإجهاد عليهم

وتحويلهم إلى مجرد قطاع طرق خونة يريدون الوصول إلى السلطة باسم الإسلام، وهنا عرفت السلطة حجم التيار الاسلامي، بعد أن أخرجت كل الرؤوس القيادية من جحورها، ويقول لي الشيخ عبد الله حموش أحد مؤسسي الجبهة الاسلامية للإنقاذ، ومؤسس جريدة المنقذ لسان حال حزب الإنقاذ، أن النظام الجزائري على تركيبته المخبراتية لم يكن فعلا مهتما بنا كتنظيم إسلامي، إلا بمقدار ضئيل ولو أننا حاولنا فهم الساحة قبل الغوص في اللعبة الديمقراطية، وفرنا بنسبة ضئيلة لكننا مقبولين من طرف النظام، وهذه حقيقة أكدها الجنرال خالد نزار في حوار أجرته معه "لوفيغارو" مغازين في ٢٠٠١ "بأن الجبهة الإسلامية للإنقاذ كانت تكون مقبولة من قبل النظام لو فازت فقط بـ ٣٠ بالمائة من الأصوات، لكن أن تستحوذ على أكثر من هذه النسبة فهذا يصبح غير مقبول، ويجب أن يكون هناك تدخل سريع لمنع تكرار نظام الطالبان في أفغانستان."

وعندما انتهت السلطة بشكل مطلق لهذا التيار الإسلامي الذي أصبح مهددا لمصالح العصب السياسية من داخل النظام نفسه، كما

أصبح يشكل خطرا على النظام العربي إن في المغرب العربي، كتونس والمغرب وموريتانيا، أو الدول العربية التي كانت تعيش حالة من الارتباك، وحالة من الهستيريا بعد نجاح أول تجربة ديمقراطية في الجزائر. عاجلته بخلق القلاقل من حوله، ودفعه من غير أن يدري نحو عنف أعمى، قضى عليه في المهد.

تجربة الإسلاميين في الجزائر مقابل تجربة الإسلاميين في تركيا..

مهما كان البون شاسعا بين التيار الاسلامي في الجزائر ونظيره في تركيا فإن المقارنة يمكن أن تكون فقط من خلال المنطلقات التي لا يختلف في جوهرها أي منهما، وهي التمكين للدولة الإسلامية وعودة الحكم الاسلامي والحضارة المزدهرة التي تميزت بها حقبة التاريخ يوم أن كان المسلمون هم الأسياد في أصقاع الدنيا، قبل أن ترتد بهم الأحوال ويصبحوا مجرد قشة في نهر ملوث لا يعيرهم أحط الأقوام أي قيمة. وهذا بديهي فكل تيار إسلامي يجب أن يعلن في قرارة أهدافه بأنه يسعى لإقامة الحق، ودولة التشريع الإسلامي وليس التشريع الوضعي البونابرتي، ولكن وضع التيار الاسلامي في الجزائر يختلف عن باقي التيارات الإسلامية التي شاركت سواء

من بعيد أو من قريب في الحكم وتمرس
على الكولسة السياسية، والمطبات التحالفية
كما هو بالنسبة للتيار الاسلامي في تركيا
الذي له تجربة فريدة من نوعها في الحكم، وفي
تسيير أموره، والقدرة على التفاعل مع النظام
العلماني الأتاتوركي، وكثير من المحللين
يؤكدون على أن التيار الاسلامي في الجزائر
كانت له القدرة في أن يبقى متماسكا، لو فهم
التركيبة السياسية الحقيقية للنظام
الجزائري، وليس هذا فحسب فهم التحولات
العالمية، واستعمال خطاب يتحاشى
المهجوم، وتخويف الآخرين.

وقد يقول قائل بأن النظام الجزائري لن
يسمح للتيار الاسلامي بالوصول إلى سدة
الحكم مهما كان خطابه بدليل أنه قبل بكل
اللعبة الديمقراطية، لكن الحقيقة التي قد تخفى
على الأكثرية أن التيار الاسلامي في الجزائر
نفسه لم يكن له هدفا محددا، في ما يخص بناء
الدولة، ومستلزمات البناء الذي يشدد على
التدريج اللهم إلا ما كان يحمله من شعارات
هي بالفضفاضة، ولا تعني الكثير يستطيع أي
كان في الشارع أن يقولها. وقد سئل علي بن
حاج في إحدى التجمعات عن مشروع
معالجة مديونية الجزائر فرد بكل بساطة " أن

الجبهة الإسلامية للإنقاذ عندما تتمكن من
الحكم سوف تقبض على السراق الذين نهبوا
البلاد، وتدفع مستحقات المديونية"، وعندما
نسمع مثل هذا الكلام من مسؤول ثاني في
الحزب فماذا يتبادر إلى الأذهان؟

وقد حملت خطابات قادة الجبهة الإسلامية
للإنقاذ كل التأويلات من طرف عقلاء
الإسلاميين في كل العالم بأن الحزب دخل
المعركة بدون سلاح، وهو دخول يعرف
بالانتحار وليس بالشجاعة.

عكس التيار الاسلامي في تركيا الذي وإن
لقي المحن فقد فهم حقيقة اللعبة، وعندنا
حزب العدالة والتنمية الذي يعلن بصوت
جهوري أنه غير إسلامي، رغم تأكيدات
بعض الأصوات الاسلامية التي يهملها أن
يصرح الطيب أردوغان بأنه إسلامي، ويلقى
بعذو حثفه على يد المفصلة العلمانية التي
تنتظر مثل هذه التصريحات بفارغ الصبر، وقد
سجن الرجل على خلفية إلقاء بعض أشعار
شاعر باكستان محمد إقبال، منذ مدة قليلة
جدا، وقبلها في ١٩٩٣ كان نفسه أردوغان
قد اتهم من المحكمة العليا التركية على خلفية
خطاب وجود في شريط كان قد ألقاه في
ألمانيا.

وإنني شخصيا معجب بسياسة حزب العدالة والتنمية، كما أنني معجب بحزب السعادة الذي يرأسه رجائي قوطان الذي جمعني معه جلسة حميمة وتبادلنا الأحاديث عن التنوع السياسي في تركيا وعمل الإسلاميين الذين لا يصطدمون أبدا مع المشروع الأتاتوركى، وهدفهم هو خدمة الشعب التركي، والبرهنة على أرض الواقع وليس بالخطب العرمرمية، التي لا تطعم من جوع، كذلك معجب بالدور الذي يلعبه كل واحد منهما في ترسيخ قاعدة العمل، أولا ثم يأتي الخطاب والقول ثانيا.

والذي يزور اسطنبول اليوم يعرف كيف أن الإسلاميين في تركيا هم فعلا صناديد ميدانيا، ويعملهم على مستوى البلديات استطاعوا أن يصلوا إلى رئاسة الحكومة التي تشير كل المؤشرات بأن أردوغان أجرى عدة إصلاحات على مستوى الاقتصاد، وعلى مستوى حتى تفكير الفرد التركي. أما وأن يقول الآخرون عنهم بأنهم يجب أن لا ينسوا بأن يقولوا بأنهم إسلاميون، فمن المؤكد بأن العمل الواعي، المعرفي وحده الكفيل بأن يميز بين الأشخاص. ورأينا كيف أن البروفيسور نجم الدين أربكان استطاع أن يبين للرئيس

الأمريكي الأسبق بيل كلينتون واتفاقية داماتو التي تجرم كل متعامل في مجال الاستثمار مع ليبيا وإيران، بأنه يعمل فقط ضمن قناعته ومن أجل مصلحة تركيا. ورأينا كيف أن أمريكا بجبروتها انصاعت لقرار نجم الدين أربكان عندما أمضى عقدا لشراء الغاز الطبيعي من إيران بـ ٢٠ مليار دولار 'لى مدار ٢٢ سنة.

إن الفرق الوحيد بين التيار الإسلامي في الجزائر والتيار الإسلامي في تركيا-مع المعضلة إذا لا يحبون أن يقال عنهم هذا-هو أن الأول اختار القمة من غير تدرج فتدحرج للأسف الشديد، أما الثاني فاختار التدرج فتألق، واستفاد الشعب التركي من جليل أعماله. لكن هذا لا يعني أبدا بأن تكرر سيناريو ١٩٩١ لا يمكن له أن يتكرر، وأن يكون للتيار الإسلامي في الجزائري الخطوة مرة أخرى، وكما صارحني أمير الجيش الإسلامي للإنقاذ الشيخ مدني مزراق "بأن حزب الإنقاذ كان وسيلة، وبما أن هذه الوسيلة ترهلت فلنبحث عن وسيلة ما دام جوهر المشروع سوف يبقى إلى يوم الدين." تقووا اقتصاديا تقووا سياسيا...

البروفيسور نجم الدين أربكان أول ما انتبه إليه هو الاعتماد المالي، وحنكة التصرف في هذا الاعتماد، وإليه ترجع مقولة ”تقوّوا اقتصاديا تقوّوا سياسيا“، لأن كثيرا من القضايا السياسية لا يمكن لها أن تنجح إلا بواسطة المال، وليس هذا فحسب فجميع السياسيين الذين يدخلون الحلبة السياسية إن كانوا من غير الميسورين ماديا فلن يستطيعوا مغالبة الإغراءات. و هذا ما حطم صراحة التيار الإسلامي في الجزائر الذي بدلا من الصبر، والاعتماد على طول النفس، وغرز الأرجل اقتصاديا، كي تكون لهم المكانة سياسيا، راحوا يغالبون السلطة وجميعهم موظفين لدى الدولة، ولدى نفس السلطة.

والخطأ الأكبر الذي وقع فيه الإسلاميون في الجزائر هو اللجوء إلى رجال أعمال لا علاقة لهم بالتيار الإسلامي، كما حدث مع حركة مجمع السلم التي رشحت في قائمتها رجال أعمال يتاجرون في الخمر، كما هو الشأن بالنسبة لرجل الأعمال جيلالي مهري.

إن الدور الذي أراده الإسلاميون في الجزائر لعبه بدءا بالجهة الإسلامية للإنقاذ التي لم تعد تذكر ، وأصبحت في خبر كان، أنهم أرادوا أن يغيروا فتغيروا، وبالتالي برهنوا للعالم بأنهم

ليسوا في مستوى المسؤولية الحضارية كما يدعون، والحديث عن التيار الإسلامي ليس المقصود الذين دخلوا في غمار السياسة لكن كل من دخل في اللعبة من أجل تحقيق مأرب، من بعض الانتهازيين الإعلاميين على سبيل المثال الذين يكذبون على الناس، وبعض الماكين الذين استعملوا الدين لدغدغة عواطف العوام من الناس لإيهامهم بأنهم المهدي المنتظر. ويكفي أن بعض من يظنون أنهم قادة إسلاميين كانوا يناصرون العداء للشاذلي بن جديد الرئيس الذي كانت له علاقة قوية مع الشيخ محمد الغزالي رضي الله، وكان بعض الجبهة من الإسلاميين من سب الشيخ لأجل كتابه ”السنة النبوية بين أهل الفقه وأهل الحديث“ الذي أحدث ضجة ليس في الجزائر فحسب، بل في كل الأقطار العربية رغم أن للشيخ فيما بعد الفضل في منح الإسلاميين الرخصة القانونية من طرف الشاذلي بن جديد نفسه، بأن يكون لهم منبرا بدلا من المغارة، ويكون لهم مكان على الساحة شأنهم شأن الشيوعيين، وكان الشيخ الغزالي ييكي ويحترق على ما سوف تؤول إليه الجزائر، لأن الشيخ يعلم أن الأعداء دهاة، وهؤلاء الإسلاميين مجرد هواة، تسيطر عليهم الطفولة العقلية،

همهم أن يتقعدوا في الكلام ويحسبوا أنفسهم
مظلومين والحق دائما بجانبهم

وأختم بمقولة دائما كان يردددها الشيخ
الغزالي رحمه الله الذي استفاد منه الجزائريون
البسطاء ولم يستفد منه من نقصدهم
بالكلام "إن هؤلاء لم يحسنوا فهم الإسلام
ولا العمل به... إنهم عبء على الدين
وعائق أمام انطلاقه".

*عن موقع "ناشري"

**إعلامي جزائري ينشط في العديد من
الفضاءات الالكترونية والورقية.

تركيا.. تحديات الداخل ورهانات الخارج

مركز الجزيرة للدراسات-قسم البحوث
والدراسات

محرر الملف: محمد عبد العاطي

استطاعت تركيا خلال السنوات القليلة
الماضية أن تعيد ترتيب بيتها الداخلي على
المستويين السياسي والاقتصادي، وتعيد
رسم أسس ومرتكزات سياساتها الخارجية

وفق رؤية جديدة لنفسها وخطوط
إستراتيجية مغايرة عن تلك التي كانت
قائمة ومتبعة منذ تأسيس الجمهورية عام
١٩٢٣، وقد انعكس ذلك على قوة
الدولة ومكانتها الإقليمية والدولية، كما
تبينه الملخصات التالية:

تركيا.. الدولة والمجتمع

٢٥/١١/٢٠٠٩

علي حسين باكير

لطالما لعبت منطقة الأناضول دورا حاسما في
التاريخ على الصعيد الإقليمي والعالمي، إذ
شكّلت هذه المنطقة تقاطعا لمختلف
الحضارات البشريّة العريقة التي شكّلت قلب
العالم القديم، فكانت "اسطنبول" عاصمة
لثلاثة من أكبر الإمبراطوريات وأقواها على
مر العصور من الرومانية إلى البيزنطية
وانتهاءً بالإمبراطورية العثمانية (١٢٨٨-
١٩٢٤) التي حكمت منطقة تمتد على
مستوى قارات العالم الثلاث القديم إلى أن
ضعفت رغم الجهود المشهودة للسلطان
"عبد الحميد الثاني"، وتفككت اثر دخولها
الحرب العالمية الأولى، فانهى "مصطفى كمال

أتاتورك" الخلافة سنة ١٩٢٢ وأعلن قيام "جمهورية تركيا" الحديثة العام ١٩٢٣.

انكفأت تركيا في الحرب العالمية الثانية ثمّ قامت باستعادة جزء من دورها الجيو-سياسي التاريخي لفترة قصيرة خلال الحرب الباردة عندما شكّلت حائطا منيعا في وجه المد الشيوعي لوقف زحفه إلى أوروبا والشرق الأوسط. ومع انهيار الاتحاد السوفيتي العام ١٩٩١، بدت الفرصة سانحة أمام تركيا الحديثة لتلعب دورا حاسما يعمل على إعادة تشكّل النظام الإقليمي والدولي، عبر ما يعرف باسم "العالم التركي" الذي يضم دولا تمتد من غرب الصين إلى أوروبا، لكنها لم تستغلها.

لكن ومع استلام حزب "العدالة والتنمية" الحكم في العام ٢٠٠٢، تغيّرت المعطيات كلياً، وعمل الحزب وقادته (ومازالوا يعملون) على إحداث تغييرات داخلية سياسية واجتماعية واقتصادية، وعلى استغلال المعطيات الجيو-سياسية (Geopolitical) والجيو-إستراتيجية (Geostrategic) لتحويل تركيا إلى قوّة كبرى في الوقت الذي تشهد فيه خريطة ما يسمى بـ"الشرق الأوسط" إعادة تشكيل

وتوزيع لمراكز القوّة والسلطة والقرار، وتتزاحم فيه القوى الإقليمية على حجز مكان لها في الخريطة الجيو-إستراتيجية التي نشأت بعد انهيار البوابة الشرقية للعالم العربي اثر احتلال العراق، ومن قبله إقصاء النظام الأفغاني "الطالباني".

ونجح الحزب ولاسيما الثلاثي (أردوغان، غول، وأوغلو) في دفع تركيا نحو الارتقاء الإقليمي والدولي عبر تعزيز قوّتها الناعمة (Soft Power) وجعلها نموذجا سياسيا واقتصاديا واجتماعيا على مستوى المنطقة، ترافق ذلك مع صياغة نظريات ومفاهيم تركيّة تتناسب مع متطلبات الصعود مثل "العمق الاستراتيجي" و"ديبلوماسية تصفير النزاعات" بشكل يجعل من تركيا المركز الذي تدور حوله باقي الدول في المنطقة.

المقوّمات الجيو-سياسية لتركيا

أولاً: الموقع الجغرافي

١. تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وأفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية

١. من الناحية الديموغرافية: هي دولة فتية في المعيار الهرمي تتمتع بديناميكية شابة مقارنة بالشعوب الموجودة في أوروبا كما ويشكل تعداد سكانها عنصر توازن مع المحيط الإقليمي القريب (الإيراني والعربي والأوروبي). بما يسمح بممارسة تأثير في أربع جهات.

كما تتمتع تركيا بغنى عرقي وديني أيضا رغم وجود هوية غالبية عرقية (تركية) ودينية (إسلامية)، ويمثل الاتجاه القائم اليوم نحو توسيع حقوق الأقليات نمودجا للتعایش في دولة واحدة قوية بما يساهم في دحض نمودج صراع الحضارات والأديان واستبداله بنمودج تعايش الحضارات والأديان.

٢. من الناحية الاقتصادية: يبلغ عدد القوة العاملة في تركيا حوالي ٢٣.٥ مليون نسمة أي ما يفوق التعداد السكاني لسوريا على سبيل المقارنة، وتشكل هذه الفئة قوة دافعة بنشاطها وطاقتها الإنتاجية بما يتناسب مع الدور الذي تريد تركيا أن تلعبه في محيطها الإقليمي.

ثالثا: الموارد الطبيعية

باستثناء افتقارها إلى كميات معتبرة من النفط والغاز، فإن تركيا تكاد تحتكر الموردان الأكثر

والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها.

٢. تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا" وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحركة في منطقة "قلب العالم" (Heart Land) الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيو-سياسي (Pivotal State).

٣. هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت وتحدها ثماني دول ما يتيح لها اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي.

٤. تحدها المياه من ثلاث جهات تسيطر على ممرين مائيين مهمين مما يعطيها القدرة على التحكم (to control access).

ثانيا: الشعب

تحتل تركيا المرتبة الـ١٧ عالميا من حيث تعداد السكان (٧٦ مليون نسمة تقريبا وفقا لتقديرات ٢٠٠٩)، ويؤهلها هذا الكم البشري من لعب دور هام على في مختلف المجالات:

أهمية على صعيد المنطقة وهما المياه والغذاء، وهما موردان تتوقع الدراسات المستقبلية أن يتسببا بصراعات دولية للاستحواذ عليهما في ظل الشح الذي تعاني منه الدول جراء تناقص منسوب المياه والافتقار إلى الاكتفاء الغذائي في ظل تنامي السكان.

النظام السياسي في تركيا

أولاً: المؤسسات الدستورية

يشير الدستور التركي إلى أن النظام في تركيا جمهوري ديمقراطي "برلماني" علماني، أما المؤسسات الدستورية في البلاد فهي تتوزع على السلطة التشريعية التي تتمثل بالجمعية الوطنية "البرلمان"، السلطة التنفيذية وتتمثل برئيس الجمهورية ومجلس الوزراء، السلطة القضائية وتنقسم إلى ثلاث فئات هي القضاء العدلي والقضاء الإداري والقضاء الخاص، وتدخل المحاكم العسكرية ضمن نطاق القضاء العسكري، وتمثل المحكمة الدستورية السلطة القضائية العليا.

وإذا ما نظرنا إلى العناصر المجردة للنظام السياسي التركي القائم على دستور عام ١٩٨٢ من الناحية النظرية، فإننا لن نجد ما يميزه على اعتبار أنه نظام ديمقراطي محدود

الأطر، وقواعد اللعبة السياسية فيه مضبوطة على إيقاع العلمانية الأتاتورية التي يحميها الجيش.

ونتيجة لهذا الإطار المحدود، لم تشهد الحياة السياسية التركية أية تغييرات جوهرية تنعكس على الداخل أو على توجهات الدولة في الخارج، وحتى في الوقت الذي كان من الممكن للتفاعل السياسي أن يولد خروقا على هذا الصعيد، كان الجيش يتدخل لإجهاضها وإعادة الأمور إلى نصابها من جديد.

لكن الحقيقة أن تجربة حزب "العدالة والتنمية" منذ العام ٢٠٠٢، نجحت في جعل النظام السياسي في تركيا نموذجاً يلفت الانتباه، ليس لما ينصّ عليه نظرياً وإنما للتفاعلات التي نتجت عنه وللمفاعيل التي يمكن أن تنتج عنه فيما لو تمّ تطبيق تجربته في أماكن أخرى على الصعيد الإقليمي.

أصبح الجميع يتحدث الآن عن "النموذج التركي" (The Turkish Model) الذي يتمحور عادة حول ثلاثة قيم أساسية هي الديمقراطية والعلمانية والإسلام.

ونستطيع أن نقول أن مكن تحول النظام السياسي التركي إلى أداة من أدوات "القوة

الناعمة" (Soft Power) على الصعيد الإقليمي هو أنه:

١. يمثّل نموذجاً للإسلاميين عن الكيفية التي يستطيعون من خلالها التعامل مع الأوضاع الداخلية في بلدانهم عبر الواقعية والبرجماتية والاعتدال.
٢. يمثّل نموذجاً للديمقراطية الإسلامية المعتدلة التي تبحث الولايات المتحدة عنها وتسعى إلى تعميم تجربتها.
٣. يمثّل نموذجاً لقدرة الهوية الإسلامية على التكيف وتقدير القيم الأساسية في المجتمع من حرية وحكم القانون والعدالة والإصلاح والشفافية.

ثانياً: الحياة الحزبية

شهدت الحياة الحزبية في تركيا العديد من التطورات منذ إعلان الجمهورية في العام ١٩٢٣. لكنّ التفاعلات الحقيقية بدأت في العام ١٩٥٠ مع التعددية الحزبية، وظلّت الحكومات منذ ذلك التاريخ وحتى العام ٢٠٠٢ ائتلافية في غالبيتها، نظراً لعدم قدرة الأحزاب على خلق تغيير، إلى أن جاءت الانتخابات في ذلك العام لتشكّل علامة فارقة في تاريخ تركيا الحديث والتي أدت إلى

فوز غير مسبوق لحزب العدالة والتنمية ذو الميول الإسلامية إثر حصده غالبية المقاعد النيابية بواقع ٣٦٠ مقعد من أصل ٥٥٠، وهو أمر لم يحصل في تركيا من قبل على يد أي حزب، وأسفر ذلك عن تفاعلات مهدت لتغييرات جذرية في الداخل والخارج لازالت تتفاعل إلى يومنا هذا وتخطّ معها دور تركيا التفاعلي في المنطقة وصعودها الإقليمي والدولي بشكل بارز كدولة محورية ذات أهمية إستراتيجية.

ثم جاءت انتخابات العام ٢٠٠٧ لتؤكد صوابية النهج المتبع من قبل حزب "العدالة والتنمية"، ومباركة الشعب التركي للمسار الداخلي والخارجي الذي يقوده الحزب والذي وضع تركيا على مسار استعادة دورها وموقعها وقوّتها التاريخية التي لطالما لعبتها في محيطها.

ولم تستطع سوى ثلاثة أحزاب الوصول إلى البرلمان "العدالة والتنمية"، "حزب الشعب الجمهوري" و"حزب الحركة القومية" إضافة إلى ٢٨ مستقلاً أغلبهم من الأكراد، ما لبثوا أن انضموا عند فوزهم لأحزاب فأدخلوها معهم تحت قبة البرلمان وهي حزب اليسار

الديمقراطي، حزب المجتمع الديمقراطي، حزب الحرية والتضامن، حزب الاتحاد الكبير.

القدرات العسكرية لتركيا

يعرف عن الأتراك منذ القدم بأنهم شعب محارب وقوي وقادر على الخوض والمنازلة في مختلف الظروف والأجواء والأماكن، ولعل هذا يعود في جزء منه إلى اكتسابهم "القدرة على التأقلم" والتي منحتهم إياها الجغرافيا نظرا لتنوع البيئة الجغرافية للمناطق التي يعيشها الأتراك منذ القدم وامتدادها فيما بعد لتغطي المنطقة الواقعة من غرب الصين شرقا إلى شرق أوروبا غربا ومن البحر الأسود شمالا وحتى الخليج العربي جنوبا. كما كان لعناصر أخرى مثل الثقافة والعقيدة والحس القومي خلال مراحل مختلفة دور في ترسيخ الفكر العسكري لدى الأتراك.

يتمثل المحور الأساسي الذي تستند إليه عقيدة الجيش التركي في مبدأ أتاتورك "سلام في الداخل، سلام في العالم"، ولهذا وباستثناء تدخله في قبرص لإنهاء الانقلاب العسكري المدعوم يونانيا في ٢٠ يوليو/ تموز من العام ١٩٧٤، لم يخض الجيش التركي أية حرب عدوانية ضد أي من الجيران في الدائرة

الصغرى أو الكبرى محيطه، كما ولم يبد أية نوايا عدوانية ولعل ذلك يعود بالأساس إلى عقيدة الجيش بشكل رئيسي على الرغم من وجود العديد من النزاعات المائية والبرية والجوية في حدوده والتي من الممكن أن توفر غطاء لأي تحرك عسكري له لو أراد ذلك.

تعدّ القوّات المسلّحة التركيّة ثاني أكبر جيش في حلف شمالي الأطلسي بعد الولايات المتّحدة الأمريكيّة وهي ثامن أكبر جيش عالميا من حيث عديد الجنود الموضوعين في الخدمة، وهي أكبر من الجيشين الفرنسي والبريطاني مجتمعين.

معظم أنظمة التسلّح التي تستخدمها القوّات المسلّحة التركيّة أمريكية المصدر، لكنّ تركيا عملت خلال السنوات الأخيرة على الاعتماد على أنظمة تسلّح من دول أخرى أيضا منها: ألمانيا، إنجلترا، فرنسا، روسيا وإسرائيل.

وفي موازاة ذلك، تقوم تركيا بإنشاء صناعتها الدفاعية الخاصّة لتحقيق الاكتفاء الذاتي من ناحية صناعة الأسلحة، وهي تسعى أيضا إلى الدخول في مشاريع إنتاج أسلحة وأنظمة تسلّح مشتركة وذلك بالحصول على تراخيص إنتاج من بلد المنشأ، الأمر الذي

يسمح بانتقال التكنولوجيا إليها، فضلا عن قيامها بتدشين بعض المشاريع الخاصة بها.

ويعمل الجيش التركي على وضع استراتيجيات دفاعية تركز على:

١. أن تتحول تركيا إلى دولة منتجة لاستراتيجيات ومبادرات توفر الأمن والاستقرار في المنطقة وتحد من تأثير الاستراتيجيات الموجهة نحوها ونحو المنطقة.

٢. أن تتحول إلى عنصر قوة وتوازن في المنطقة.

٣. أن تعمل على استغلال كل فرصة وتأخذ المبادرة في تحقيق التعاون والتفاهم وتطوير العلاقات الإيجابية مع الدول المحيطة.

وبذلك، تكون تركيا الدولة استوفت مقومات القوة التي تؤهلها لأن تلعب دورا أكبر في النظام الدولي عبر إحاطتها بالعناصر الجيو-سياسية اللازمة للقيام بهذا الدور، وعبر نموذجها السياسي والاجتماعي والاقتصادي الذي شكّل عامل جذب يزيد من قوّتها الناعمة المطلوبة لتحفيزه إلى جانب قوّتها العسكرية التي تشكّل عامل أمان وضمن لها،

فيأتي صعودها الإقليمي والدولي بذلك منسجما مع تاريخها وقدراتها الكامنة وطبيعتها، إضافة إلى قدرتها على التأثير في مجرى العلاقات الدولية.

باحث في العلاقات الدولية.

النص ملخص لدراسة موسعة يمكن الاطلاع عليها [بالضغط هنا](#).

الاقتصاد التركي وعقد التحولات الكبرى

٢٥/١١/٢٠٠٩

إبراهيم أوزتورك

مر الاقتصاد التركي بعملية تحول كبيرة طيلة السبع سنوات الواقعة في الفترة ما بين الأزمة الاقتصادية الداخلية سنة ٢٠٠١ والأزمة الاقتصادية العالمية سنة ٢٠٠٨.

مؤشرات اقتصادية

وقد انعكس هذا التحول على النحو التالي:

• قفز الناتج القومي الإجمالي بين عامي

٢٠٠٢ - ٢٠٠٨ من ٣٠٠ مليار

دولار إلى ٧٥٠ مليار دولار،

بمعدل نمو بلغ ٦.٨ %.

وإذا ما أخذنا بعين الاعتبار التغيرات بعيدة المدى التي يتوقع أن تطرأ على الخريطة الاقتصادية العالمية، والدور التركي المتنامي والرائد على المستوى الدولي، يتوقع من تركيا أن تشكل وضعاً اقتصادياً مهماً على المستوى العالمي للأسباب التالية:

١. زيادة القوة الشرائية للأثراك بشكل سريع.

٢. أثبتت المنتجات التركية قدرتها على أن تنافس دولا كبيرة مثل مصر وروسيا وإيران من خلال جغرافيتها التي تتوسط القارات الثلاثة أوروبا وآسيا وأفريقيا، ومن خلال قوتها الاقتصادية التي تتعمق وتفتح على العالم.

٣. زيادة صادرات الدولة من ٣٠ مليار إلى ١٣٠ مليار دولار خلال خمس سنوات، وتنوع أسواق صادراتها، حيث تعتمد الصادرات التركية بشكل خاص، على المنتجات الصناعية، وتباع نصف الصادرات التركية إلى أسواق الدول الأوروبية

• قفز معدل الدخل الفردي للمواطن في نفس السنة من حوالي ٣٣٠٠ دولار إلى حوالي ١٠.٠٠٠ دولار.

• تحققت مستويات ملحوظة من توزيع العائدات.

• تجاوزت الدولة إلى حد كبير المشكلات المتعلقة بالاحتلالات الناتجة عن الاقتصاديات الأساسية الكبيرة مثل العجز والتضخم.

• تحسنت أجواء الاستثمار، حيث دخلت تركيا بين أكثر الدول جذباً للاستثمار الخارجي.

• أصبحت تركيا في المرتبة السادسة عشرة في ترتيب أكبر الاقتصاديات على المستوى العالمي، والسادسة على المستوى الأوروبي، وبذلك تضيق الفجوة ولأول مرة بهذه النسبة بين معدلات التنمية التركية ومعدلات التنمية الأوروبية.

- الأكثر تطورا، ويبيع النصف الآخر إلى أكثر من ١٨٠ دولة من دول العالم الأخرى.
- انخفاض معدل النمو
- زيادة معدلات التضخم
- ارتفاع العجز في خزانة الدولة إلى درجة لا يمكن التحكم بها
- ارتفاع سعر الفائدة
- عدم استطاعة القطاعات الاقتصادية في الدولة تحمل هذه التغيرات وتردي أوضاعها
- ومن المظاهر الاقتصادية الأخرى التي جاءت متوازية مع التغيرات التي طرأت على الاقتصاد التركي دخول قطاعات اقتصادية جديدة وتطورها حتى وصلت في مدة قصيرة إلى قطاعات مستقرة.
- وقد سعت هذه الدراسة -التي نعرض مختصرا لها هنا- إلى تحليل التحولات التي طرأت على الاقتصاد التركي وتحليل عملية تكوين الفرص الاقتصادية ومن ثم النتائج المرجوة عنها.
- الإصلاحات التي أعقبت أزمة ٢٠٠١**
- لقد بدأت تركيا بسلسلة من الإصلاحات في اتجاه اقتصاد السوق سنة ١٩٩٩ برعاية من صندوق النقد الدولي، والتي ترافقت بشكل متوازي مع وجود مشاكل اقتصادية أدت إلى إضعاف الاقتصاد التركي، وبالرغم من وجود بعض الإشارات التي دلت على أن الأمور تسير على ما يرام في مطلع سنة ٢٠٠٠، إلا أن هذه السلسلة من الإصلاحات قد انتهت بأزمة عميقة سنة ٢٠٠١، وكان من مظاهرها:
- وبعد مجيء حزب العدالة والتنمية تم تغيير قسم كبير من الافتراضات والمبادئ الأساسية التي اعتمد عليها برنامج صندوق النقد الدولي، ومنها الاعتماد على نظام الصرف الثابت عوضا عن نظام الصرف المرن، وتم التزود باحتياطي خارجي بلغ ما يقارب ٢٥ مليار دولار من أجل ضمان نجاح البرنامج، ومن هنا بدأت موجه كبيرة من الإصلاح تحتاج القطاعات المالية والإدارية.
- النمو الاقتصادي ومصادره الأساسية**
- يمكن القول من الناحية التقنية أن الدولة إذا استطاعت أن تحقق معدلات نمو طيلة فترة خمس سنوات مستمرة فهذا يعني أنها قد أسست لبرنامج نمو مستمر، ولقد استطاعت

تركيا الخروج من تلك الأزمة بسرعة عن طريق الإصلاحات التي اتبعتها والتي تمثلت بالدعم الخارجي والتعامل مع الأسواق الخارجية، ولهذا فقد حققت نموا ملحوظا. وعند مقارنة التطورات الاقتصادية في الفترة الواقعة ما بين ٢٠٠٢-٢٠٠٧ بالفترة التي سبقتها يمكن استخلاص النتائج التالية:

١. استمرت معدلات النمو بالصعود طيلة الفترة الواقعة بين ٢٠٠٢-٢٠٠٨، وباستثناء سنة الأزمة العالمية ٢٠٠٨ فقد كان معدل النمو طيلة الفترة الواقعة بين ٢٠٠٢-٢٠٠٦ يقدر ب: ٦.٩%.

٢. قفز الناتج المحلي الإجمالي من ٣٥٠ مليار سنة ٢٠٠٢ إلى ٧٥٠ مليار سنة ٢٠٠٨.

٣. قفز نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي من ٣٣٠٠ دولار سنة ٢٠٠٢ إلى ١٠٠٠٠ دولار سنة ٢٠٠٨.

٤. ارتفع حجم الصادرات من ٣٣ مليار إلى ١٣٠ مليار في نهاية سنة ٢٠٠٨ ويجدر بالذكر أن سنة ٢٠٠٣ على وجه الخصوص والفترة التي تلتها قد شهدت استقرارا سياسيا ودعما خارجيا كبيرا خصوصا من خلال الإصلاحات التي كان لابد منها لاستكمال التأهيل لعضوية الاتحاد الأوروبي.

الاستثمار

لقد اعتمدت زيادة معدلات النمو في تركيا بعد عام ٢٠٠٢ على استثمارات القطاع الخاص، وتراجعت المراقبة الحكومية للقطاع الخاص بشكل سريع في المواضيع المتعلقة بمصادر رؤوس الأموال والإنتاج والبيع، ومن نتائج ذلك:

- ارتفاع حجم الاستثمار بحوالي أربعة أضعاف ونصف.

- ارتفاع حجم الإنتاج ضعفين.

- ارتفاع معدل استخدام رؤوس الأموال من ٧٥% إلى ٨٠%.

- ارتفاع معدلات استثمار القطاع الخاص في الفترة الواقعة بين ٢٠٠١-٢٠٠٨.

٢٥% بينما تبلغ مساهمة قطاع الخدمات ٧٠%.

ورغم التحسن النسبي الذي عاشه قطاع الزراعة منذ عام ٢٠٠٣، إلا أنه تعرض لتراجع شديد ولأول مرة بعد الجفاف العالمي سنة ٢٠٠٧، أما عام ٢٠٠٨ فقد شهد نموا ملحوظا للقطاع الزراعي وقطاع البنوك بشكل متوازي، ويتوقع أن يحقق القطاع الزراعي بنهاية سنة ٢٠٠٩ نموا كبيرا.

تطورات قطاع الأموال الحكومية

من الأمور التي سجلت في الآونة الأخيرة عدم زيادة عجز القطاع الحكومي مع معدلات النمو المرتفعة كما كان يحدث من قبل، بل إن ما حصل هو العكس فرغم معدلات النمو المرتفعة التي شهدتها تركيا مؤخرا فإن انخفاضاً في عجز الموازنة والمديونية العامة قد تحقق.

استقرار الأسعار

يعتبر التضخم وما يحمله من عدم استقرار في الأسعار من أهم العراقيل التي تواجهها اقتصاديات الدول، وكما هو معروف فإن هناك ثلاثة مهمات أساسية للأوراق النقدية في أي دولة، فهي:

١. وسيلة مبادلة للفعاليات الاقتصادية

٢٠٠٨ ما نسبته ٣٠٠%، أما

استثمارات القطاع الحكومي فقد بلغت ١٠٠%.

• ارتفاع نسب الاستهلاك في نفس الفترة بنسبة وصلت ٣٩% في القطاع الخاص و ٢٢% في القطاع الحكومي.

وقد بلغ مجموع قيمة الاستثمارات من الناتج المحلي الإجمالي ما نسبته حوالي ٢٥% محققة أعلى مرتبة على مستوى أوروبا.

الإنتاجية

يتوقع أن تزيد الاستثمارات ذات النوعية الجيدة من معدلات النمو والإنتاجية على المدى البعيد. وتوضح المعطيات أن الإنتاجية في تركيا في السنوات الأخيرة اعتمدت على زيادة المدخلات التقليدية مثل الجهد ورأس المال، كما يلاحظ فيما يتعلق بمصادر النمو أن قطاع الخدمات قد لعب دورا محركا ورئيسيا في الاقتصاد انعكس على قطاعات الإنشاءات والاتصالات والمواصلات التي في مقدمة قطاع الخدمات، وتبلغ نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي

٢. وسيلة للادخار

٣. وحدة قياس

وتتعرض الدولة لنوع من التضخم المزمّن الذي يمتد لفترة طويلة وبمستويات عالية إذا تعرضت هذه العوامل للضعف.

وبالنسبة إلى تركيا فبعد أن وصلت نسبة التضخم فيها سنة ٢٠٠١ إلى ٧٠% انخفضت في نهاية سنة ٢٠٠٧ إلى ٨.٤% ، ثم عادت وارتفعت قليلا حتى وصلت سنة ٢٠٠٨ بسبب زيادة الأسعار العالمية لتصل إلى ١٠%.

وبسبب انخفاض الأسعار وانخفاض الطلب في بداية عام ٢٠٠٩ انخفضت نسبة التضخم للأسعار الاستهلاكية في نهاية شهر مارس/ آذار إلى ٧.٨%. والسبب في ذلك يعود إلى أن نسبة الأوراق النقدية الأجنبية من مجموع نسبة ادخارات البنوك في تركيا سنة ٢٠٠١ كانت ٧٥%، والقسم الباقي والذي كان يشكل ٢٥% كان يمثل النقود المحلية.

وقد انعكس الأداء الجيد للاقتصاد التركي إلى انخفاض معدلات الفائدة والتضخم بشكل سريع، كما حقق انخفاضا في عجز الموازنة وزيادة الإنتاجية وزيادة التجارة الخارجية.

وقد قامت الحكومة بإصدار قوانين مختلفة من أجل تنشيط حركة الثروات والأموال في نهاية سنة ٢٠٠٨ وحقق ذلك دعما ماليا يقدر بـ ١٥ مليار دولار انعكس بشكل إيجابي على أسعار الفائدة.

كما عملت الحكومة بشكل فاعل على تطوير أدواتها الاقتصادية غير الربوية (أو الإسلامية التي تعمل خارج نظام الفائدة) من أجل الاستفادة من مصادر أموال المؤسسات التي تعمل وفق هذا النظام.

النمو والعجز الخارجي

خلال نمو الاقتصاد التركي تحققت تطورات هامة فيما يخص التجارة الخارجية، فقد ارتفعت الصادرات من ٢٨ مليار سنة ٢٠٠٠ إلى ١٣١ مليار سنة ٢٠٠٨ وارتفعت الواردات في نفس الفترة من ٥٥ مليار إلى ٢٠٢ مليار.

وبشكل متوازي مع الإصلاحات التي أعقبت الأزمة الاقتصادية تمت تغطية جزء كبير من عجز الموازنة العامة للدولة، لكن عجز القطاع الخاص استمر لأسباب تنظيمية، ومن أجل حل هذه المشكلة لا بد من إحداث تحول صناعي فاعل، وتعميق دور الإصلاحات التي تزيد من حجم الادخار.

انعكاسات مهمة على التطور الديمقراطي الذي يشهده هذا البلد.

تغييرات قانونية

فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة استصدرت حكومة رجب طيب أردوغان في بدايات عام ٢٠٠٣ حزما قانونية جديدة متوافقة مع معايير كوبنهاجن بهدف إعادة هيكلة المؤسسات. ومثلت سبعة حزم قانونية صادق عليها البرلمان في ٣٠/٧/٢٠٠٣ نقطة التحول الأقوى في العلاقة بين العسكريين والمدنيين داخل مجلس الأمن القومي وأمانته العامة وهما الذراعان اللذان ظلا دوما يلعبان دورا مهما في عسكرة الحياة السياسية في تركيا.

ولقد تناولت التعديلات الخاصة بمجلس الأمن القومي وأمانته العامة محورين يفضي كلاهما إلى تقليص وضعية المؤسسة العسكرية داخل الحياة السياسية التركية؛ وهما إلغاء هيمنة المؤسسة العسكرية على بنية مجلس الأمن القومي، وتقليص سلطات المجلس التنفيذية.

ولفهم أهمية هذه التعديلات تجدر الإشارة إلى أن سيطرة العسكر على حياة الدولة واجتمع التركي تركزت في النقاط التالية:

ويتوجب على تركيا كذلك أن تركز على قطاعات اقتصادية محددة تحقق فيها مستويات عالمية وتكون مركز جذب مثل قطاعات السيارات، والكهرباء، والمكنات والأدوات، والأنسجة، والأثاث، والطاقة، وهذا هو التميز المنشود من تركيا في القرن الحادي والعشرين.

أستاذ مشارك في قسم الاقتصاد بجامعة مرمره إسطنبول.

النص ملخص لدراسة موسعة يمكن الاطلاع عليها [بالضغط هنا](#).

الجيش والحياة السياسية

التركية.. تفكيك القبضة

الحديثة

٢٠٠٩/١١/٢٥

طارق عبد الجليل

يمكن القول إن تقليص سيطرة العسكر على الحياة السياسية التركية منذ تولي حزب العدالة والتنمية أحد أهم وأبرز التغيرات التي طرأت على بنية الدولة في تركيا منذ تأسيس الجمهورية عام ١٩٢٣، وكانت لها

١. تعيين المؤسسة العسكرية جنرالات

داخل عدد كبير من مجالس إدارات

مؤسسات الدولة مثل المجلس الأعلى

للتعليم، واتحاد الإذاعة والتلفزيون؛

ليكونوا رقباء لها على هذه

المؤسسات.

٢. توسيع مجال إعلان حالة الطوارئ

والأحكام العرفية بما يحقق للمؤسسة

العسكرية هيمنة كاملة على الحياة

السياسية، وإيجاد المبرر الدائم لأي

تدخل عسكري بدعوى تحقيق الأمن

والحيلولة دون قيام حركات العنف

والإرهاب.

٣. تعديل سلطات مجلس الأمن القومي،

وهو مجلس كان قد تشكل في دستور

١٩٦١، ويتألف من عسكريين

ومدنيين. حيث نصت المادة (١١٨)

من دستور ١٩٨٢ على زيادة عدد

الأعضاء العسكريين في المجلس بإضافة

قادة قوات أفرع القوات المسلحة بغية

زيادة الثقل العسكري على المدني

داخل المجلس. كما تم تغيير صفة

قرارات المجلس من كونها توصيات

يدفع بها إلى مجلس الوزراء إلى

قرارات يُعلن بها مجلس الوزراء.

٤. ونص دستور ١٩٨٢ على تشكيل

الأمانة العامة لمجلس الأمن الوطني.

وقد أوضح القانون المنظم لهذا النص

الدستوري وجوب أن يتولى أمانتها

فريق أول ترشحه رئاسة الأركان

العامة كما تم تحديد مهام الأمانة

لتشمل شئون تركيا جميعها؛

العسكرية والسياسية والأمنية

والاقتصادية والثقافية فضلاً عن

مسئوليتها عن حماية المبادئ الكمالية.

كما أنها مخولة لمراقبة الجهاز

التنفيذي وتوجيه فعالياته والتدخل

في إدارته. وللأمانة العامة الحق

الصريح في الحصول على المعلومات

والوثائق السرية على كل درجاتها

وبشكل مستمر عند طلبها من

الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات والأشخاص.

وبهذه الصلاحيات أصبحت الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي تشكل ذاكرة الدولة ومركز عملياتها. وأصبح مجلس الأمن القومي مرتبطاً بعلاقات مباشرة بمؤسسات الدولة مثل مؤسسة الإذاعة والتلفزيون التركية، والمجلس الأعلى للتعليم، وجهاز تخطيط الدولة، والمحافظات والوزارات ويقوم بتوجيهها.

ومن أجل تنفيذ هذه المهام ضمت الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي عدداً كبيراً من الوحدات التخصصية المعنية بكل من الشؤون الاجتماعية، والاقتصادية، والتعليمية والثقافية، والعلمية والتكنولوجية، والإعلامية، ومنظمات المجتمع المدني، ومتابعة شبكة المعلومات الدولية، ودراسة الحالة النفسية للمجتمع.

ويشير ذلك التنوع الجلي والتخصصية الدقيقة إلى مدى النفوذ والسلطات التي حازتها المؤسسة العسكرية بعد انقلاب ١٩٨٠، ما جعلها أشبه بجهاز مخبراتي يُعنى بكافة شؤون المجتمع التركي وتوجهاته.

من هنا نفهم أهمية التعديلات الدستورية والقانونية التي استطاع حزب العدالة والتنمية

إدخالها على بنية الدولة السياسية والتي من خلالها استطاع تقليص تدخل العسكر. وقد تسنى له فعل ذلك من خلال: تعديل المادة (١٥) من قانون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة؛ فتم إلغاء البند الخاص بوجوب تعيين الأمين العام لمجلس الأمن القومي من بين أعضاء القوات المسلحة برتبة فريق أول/ فريق أول بحري. لتنص بعد تعديلها على إمكانية تولي شخصية مدنية لمنصب الأمين العام للمجلس.

وبالفعل، بانتهاء فترة ولاية الأمين العام للمجلس تم تعيين "محمد البوجان" في ١٧ أغسطس/آب ٢٠٠٤، ليكون بذلك أول شخصية مدنية تتولى منصب الأمين العام لمجلس الأمن القومي.

وبتعديل المادة الخامسة أيضاً أصبح انعقاد المجلس الدوري مرة كل شهرين بدلاً من مرة كل شهر. كما أن التعديل الذي جرى على المادتين (٤) و (١٣)، وكذلك إلغاء المواد أرقام ٩، ١٤، ١٩ من القانون ذاته قد قلص بشكل واضح من سلطات المجلس وأمينه العام.

وقد تم تعديل المادة الرابعة التي كانت تُكلف مهام المجلس وأمانته العامة بالمتابعة والتقييم الدائم لعناصر القوى الوطنية، وكذلك متابعة أوضاع الدولة السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتقنية انطلاقاً من أن المجلس هو الحامي للنظام الدستوري، والقائم على توجيه القيم الوطنية نحو المبادئ الأتاتوركية. فاقترنت المادة الرابعة بعد تعديلها على تحديد مهمة المجلس واقتصارها على رسم وتطبيق سياسة الأمن الوطني، والقيام بإخبار مجلس الوزراء بآرائه ثم ينتظر ما يسند إليه من مهام ليقوم بتنفيذها ومتابعتها.

وبهذه الكيفية يكون مجلس الأمن القومي وأمانته العامة قد تحول إلى جهاز استشاري وفقد إلى حد كبير وضعيته التنفيذية.

كما أن المادة رقم (١٣) التي تحدد مهام الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي قد تم تعديلها؛ على نحو جعلها تفقد دورها الرقابي ومبادرتها في إعداد قرارات مجلس الأمن القومي ووضع الخطط والمشروعات للوزارات والهيئات والمؤسسات؛ لتصبح مهمة الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي قاصرة فقط على "تنفيذ ما يكلفها به المجلس من مهام".

أما إلغاء المواد أرقام ٩ ، ١٤ ، ١٩ فقد سحب من الأمانة العامة لمجلس الأمن القومي حقها في الحصول على المعلومات والوثائق السرية بكل درجاتها عند طلبها من الوزارات والمؤسسات العامة والهيئات ورجال القانون.

كما تم إجراء تعديل على المادة رقم (٣٠) من قانون الجهاز المحاسبي التي كانت تعفي الكوادر العسكرية من الخضوع للرقابة المالية؛ لتصبح المؤسسة العسكرية وكوادرها خاضعين لإشراف ومراقبة الجهاز المركزي للمحاسبات.

كما تم إجراء تعديل دستوري بتاريخ ٧ مايو/أيار ٢٠٠٤ على المادة ١٣١ الخاصة بالمجلس الأعلى للتعليم حيث تم إلغاء عضوية الجنرال العسكري دخل مجلس إدارة المجلس الأعلى للتعليم. وبتعديل دستوري آخر في أغسطس/آب ٢٠٠٤ تم إلغاء الفقرة الخاصة بعضوية الجنرال العسكري داخل اتحاد الإذاعة والتلفزيون. وبهذا أصبح، ولأول مرة المجلس الأعلى للتعليم، واتحاد الإذاعة والتلفزيون مؤسستين مدنيتين بالمعنى التام، دون وجود أي رقيب عسكري.

وشملت التعديلات الدستورية والقانونية أيضاً السماح برفع الدعاوى القضائية

لاستجواب ومقاضاة الجنرالات القدامى بشأن قضايا الفساد، وإلزام العسكريين بالإدلاء بالتصريحات الإعلامية فقط في المجالات التي تتناول الشأن العسكري والأمني، وتحت إشراف السلطة المدنية أيضاً، وكذلك تم إلغاء إمكانية محاكمة المدنيين داخل المحاكم العسكرية. المادة رقم (١٩).

نتائج تقلص الصلاحيات

وإزاء كل هذه التعديلات التي جرت على وضعية الجيش ومن ثم دوره في الحياة السياسية، وبفضل النجاحات التي أحرزتها حكومة حزب العدالة والتنمية على مختلف الجبهات الداخلية والخارجية توأرى الجيش في ثكناته واستسلم لوضعيته الجديدة، واكتفى بدوره العسكري، ولاسيما وأنه قد أحرز خلال تلك الفترة نجاحات عسكرية في مواجهة حزب العمال الكردستاني، ما حقق له استعادة هيئته ومكانته لدى الشعب التركي.

غير أن ذلك كله لا يدفع إلى القول بأن عهد تدخل الجيش في السياسة قد ولّى؛ وما يمكن الجزم به فقط، هو أن عهد الانقلابات العسكرية في تركيا بات في ذمة التاريخ، أما حق تدخل الجيش في الحياة السياسية فلا يزال مكفولاً له في دستور ١٩٨٢ الحالي لحماية

مبادئ الجمهورية. ولذلك فإن جهود حزب العدالة والتنمية الحالية لسن دستور مدني جديد ترنو -فيما ترنو إليه- إلى وضع المؤسسة العسكرية في مكانها الدستوري الصحيح وفق معايير النظم الديمقراطية الحقيقية.

عضو هيئة التدريس بجامعة عين شمس ومتخصص في تاريخ تركيا الحديث والمعاصر.
النص ملخص لدراسة موسعة يمكن الاطلاع عليها [بالضغط هنا](#).

تركيا وأزمة الهوية وانعكاساتها الداخلية والخارجية

٢٥/١١/٢٠٠٩

محمد ثلجي

تعد أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع التركي ناتجة عن عدم الانسجام بين المعطيات التاريخية والثقافية والجغرافية لهذا البلد وبين الواقع السياسي والثقافي والقانوني الذي يفرض على المجتمع، ولذلك فقد كانت المهمة الأساسية لحزب العدالة والتنمية الذي يحكم تركيا في الوقت الراهن تتمثل في التخفيف من شدة العلمانية وغلوها القومي اللتين سببتا الأزمات السياسية والثقافية في

الدولة باتجاه علمانية أكثر حيادية وقومية أكثر انفتاحا.

مجتمع في طريقه إلى التغيير

ويمكن القول بأن المجتمع التركي في طريقه إلى التغيير، ومحاولات ثنيه عن هذا التغيير لن تصمد طويلا، ومن المحتمل للتغيير الجذري الذي شهدته الدولة التركية في الثلث الأول من القرن الماضي أن يعود للظهور لكن بشكل مغاير هذه المرة (إسلامي التوجه) وبجدة أقل مرة أخرى في الثلث الأول من هذا القرن بدليل أن الهوية الثقافية التي تم تهميشها في الفترة السابقة يتم العمل على إعادتها بإرادة الشعب مرة أخرى في هذه المرحلة.

وعموما فقد تبنت حكومة العدالة والتنمية مقاربات جديدة للحد من أزمة الهوية التي يعيشها المجتمع، ويمكن تلخيص أهم التطورات على هذا الصعيد في النقاط التالية:

أولا: ظهور الوجه السياسي الذي ينتمي إلى الهوية الإسلامية على السطح، فرغم أن حزب العدالة والتنمية لا يعلن أو لا يسمح له بأن يشير إلى توجهاته الإسلامية، إلا أن الهوية الإسلامية التي تتمثل في فكر وسلوكيات أعضاء الحزب وجذورهم الحزبية

التي تعود إلى حزب الرفاه لا تترك مجالا للشك بأن الشعب التركي قد اختار الحزب الذي يمثل الهوية الإسلامية ولو لم يعلن عنها بشكل رسمي.

ثانيا: العمل على الاعتراف بحقوق الأقليات وتلبية مطالبهم، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية انفتاحات ديمقراطية مهمة، تمثلت بإزالة العوائق أمام حريات الأقليات بشكل نسبي، وفتح المجال أمام مقاربات غير أمنية في معالجة الأزمة الكردية والأزمة الأرمنية.

ثالثا: العمل على إحداث توازن في علاقات تركيا مع الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي من جهة، وعلاقتها مع العالم العربي والإسلامي من جهة أخرى، فقد شهدت فترة تسلم حزب العدالة والتنمية مواقف إيجابية ومصيرية من قضايا العالم العربي والإسلامي، ساهمت في تغيير الصورة السلبية لتركيا على الصعيد السياسي التي عرفها العالم العربي والإسلامي في القرن الماضي، كما حاولت تركيا في هذه الفترة كذلك أن تقوم بدور فاعل ونشط في صنع القضايا الإقليمية وقضايا العالم الإسلامي.

ولذلك يمكن القول بأن التغيرات الجذرية التي يشهدها المجتمع التركي في الوقت الراهن تمثل حالة طبيعية في مسار تمثل هذا المجتمع لميراثه الثقافي والتاريخي، وهي الطريقة الوحيدة التي يمكن من خلالها أن يتعافى من مشكلات الهوية المزمنة التي ظلت تغذي حالات الاحتقان والتأزم منذ نشأة تركيا الحديثة.

باحث متخصص في الشأن التركي.

النص ملخص لدراسة موسعة يمكن الاطلاع عليها [بالضغط هنا](#).

الإسلاميون الأتراك.. من

الهامش إلى المركز

٢٥/١١/٢٠٠٩

كمال السعيد حبيب

تشهد تركيا تناميا ملحوظا في شعبية التيار الإسلامي في نسخته المتمثلة في حزب العدالة والتنمية، وقد حقق هذا الحزب منذ توليه السلطة عام ٢٠٠٢ إنجازات على الصعيد الداخلي والخارجي جعلته يرسخ أقدامه في الحياة السياسية، وعلى الأرجح أن يستمر ذلك خلال العشرية القادمة على الأقل.

من الهامش إلى المركز

لم يكن صعود التيار الإسلامي في تركيا بالأمر الهين نظرا لطبيعة الدولة التركية الحديثة القائمة على ضرب من العلمانية الصارمة والتي يحرم دستورها التطرق إلى الشأن العام من منظور ديني، وقد ظلت المؤسسة العسكرية دوما هي الحارس لهذه العلمانية الجذرية، ولهذا فقد تطلب وصول

الإسلاميين إلى سدة الحكم عقودا طويلة من

الزمن واستدعت تغيرات فكرية وتنظيمية

ساعد عليها تراكم الخبرة واستخلاص

الدروس خاصة من التجارب الإسلامية التي

قادها الزعيم نجم الدين أربكان.

وقد تكلفت هذه الجهود بانتقال الإسلام من

الهامش إلى المركز ومن الاغتراب إلى

الاختراق ليصبح هو الظاهرة الأهم في الحياة

السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية

للبلاد.

وقد ساعد على هذا استمرار التقاليد

العثمانية ذات الطابع الإمبراطوري الذي

يقوم علي التوفيق والتعايش بين خيارات

متعددة والوصول لحلول وسط، وهو العامل

الذي أدى بـ "الأتاتورية" ذات الطابع

الاستقصالي إلى عدم النجاح، كما أدى بـ

"الأربكانية" ذات الطابع الإحيائي الذي

يحمل نزعة جذرية إلى التراجع، بينما مهد الطريق أمام "الأردوغانية" في صيغتها الديمقراطية المحافظة المتواصلة مع الطابع العثماني (عثمانية جديدة) للوصول إلى السلطة.

والدولة في تركيا تسبق الدين بخطوة، وهذا تقليد عميق في الحياة التركية منذ اعتنق الترك الإسلام، وظل هذا التقليد هو السائد في ظل الدولة العثمانية ولا يزال حتى اليوم، وهنا يمكن القول بأن الجيل الشباب الجديد من الحركة الإسلامية من أمثال رجب طيب أردوغان وعبد الله جول وبولنت أرينغ وعبد اللطيف شنر وغيرهم، أيقنوا أنه لا بد من إدراك جديد وانتهاج خيارات مغايرة عن تلك التي نهجها نجم الدين أربكان ورفاقه القدامى.

فالجيل الذي يمثله هؤلاء الشباب هو الجيل الثالث في الحركة الإسلامية التركية، وهم يعبرون عما يطلق عليه "الإسلام المدني"، بمعنى أنهم لا يودون فرض قواعد الإسلام من أعلى وإنما يقفون في نفس النقطة التي يجاورهم فيها آخرون، وأن هؤلاء الآخرين متساوون معهم، ومن ثم فإن تقاليد التفاوض والحوار والوصول للحلول الوسط هي التي يمكن أن تكون سبيلا للحكم وليس استخدام

أدوات الفرض والهيمنة من أعلى، فهؤلاء الشباب (جيل أردوغان وغول) لا يريدون أن يكونوا كمالية جديدة في ثوب إسلامي. أدرك الجيل الجديد الذي تكونت لديه خبرة واقعية بالسياسة وعالمها من خلال ممارسة السلطة على مستوى البلديات أنه قد استوى عودهم ونضج وعيهم وخبرتهم وأن طريق أربكان الذي يحاول أن يجعل من الدين قوة فوق الدولة وأمامها خلافا للتقاليد التركية لن يصل بمشروعهم إلى منتهاه المأمول.

الديمقراطية المحافظة

وعليه فقد تبنى مؤسسو حزب العدالة والتنمية ما أطلقوا عليه "الديمقراطية المحافظة" وهي نظام سياسي واجتماعي توفقي تنسجم فيه الحداثة والتراث من جانب والقيم الإنسانية والعقلانية مع الميراث الفكري الإسلامي من جانب ثان، فهي تقبل الجديد ولا ترفض القديم والحلي، وتحتزم الآخر وتؤمن بخصوصية الذات، وترفض الخطاب السياسي القائم على الثنائيات التي تفرض رؤية سياسية أو عرقية أو أيديولوجية أو دينية واحدة تلغي ما سواها.

كما تؤكد على أن الدولة يجب أن يتوقف دورها عند تسيير الشؤون العامة من خلال الحد من التناقض عبر التوفيق بين مختلف

الاتجاهات بتحقيق التفاعل الإيجابي في المجتمع بما يساهم في إيجاد بيئة يتعايش فيها الجميع دون استقطاب أو استئثار.

وتتعدى أهداف ديمقراطية الحزب من الانتخابات ونزاهتها والبرلمانات وقديسيته إلى تنشيط دور المجتمع المدني واحترام الحريات وضمان الحق في الاختلاف والمشاركة، وتوزيع واستقلال السلطات، وهي المبادئ العامة للديمقراطية المحافظة التي يسعى الحزب إلى تحقيقها في الحياة السياسية التركية.

ويهدف مشروع الحزب الحاكم في تركيا حالياً إلى تخفيف الهواجس التي يثيرها صعود الأحزاب الإسلامية من خلال التأكيد على أن الحزب ليس قوة سياسية للتعبير عن هويات ثقافية مكبوتة تتعارض مع طبيعة النظام القائم في الدولة، ولكنه يسعى للتوفيق بين طبيعة هذا النظام وتلك الطاقات دون تصادم بين الاتجاهين طالما قهيات البنية الداخلية لذلك ورضي الفاعلون الأساسيون في هذا النظام عن نتائج النموذج الذي يمثله حزب العدالة والتنمية.

لكن الأمور ليست ممهدة بالكامل للعدالة والتنمية، فالمشهد التركي الآن يتجاذبه خياران أحدهما يقوده الإسلاميون التجديديون في العدالة والتنمية وهو الالتزام

بدولة ديمقراطية حيادية يحكمها القانون ويحترم خيار غالبية مواطنيه في احترام الإسلام وعدم استبعاده من الحياة العامة، وخيار آخر تقوده البيروقراطية المدنية والأحزاب العلمانية الجذرية التي تسعى إلى فرض نموذج علماني تدخلي.

لكن يمكن القول إن حقائق التطور السياسي في تركيا تتجه لصالح دولة ديمقراطية تحترم الإسلام والمتدينين ولا تنفي العلمانية وإنما تهدمها من أجل أن تكون أكثر انفتاحاً وديمقراطية وأكثر تجاوباً مع حقائق العصر.

باحث في شؤون الحركات الإسلامية، متخصص في حركات الإسلام السياسي التركية. النص ملخص لدراسة موسعة يمكن الاطلاع عليها بالضغط هنا.

المؤسسة العلمانية والإسلام في

تركيا: الاستمرارية أم القطعية؟

٢٠٠٩/٠٨/٠٦

أديب عساف بكر أوغلو

تتميز العلمانية التركية بنوع من الالتباس، فهي من جهة أولى تجربة تطمح إلى إزالة الرموز الدينية من المجال العام وخاصة في مجالات التعليم، والحكومة، والبيروقراطية

والعسكرية؛ وهي من جهة ثانية تعطي الأولوية لأنموذج من الإسلام السني مقبول لديها. وهذا الالتباس ينبع في الحقيقة من صيرورة بناء الأمة التركية الحديثة، حيث تأسست جمهورية تركيا على أنقاض الإمبراطورية العثمانية وليس على أساس التراكم التاريخي والحضاري لميراث هذه الإمبراطورية.

رأى مؤسسوا تركيا أن الإسلام عقبة أساسية أمام التقدم، وأن أول مهمة تواجههم هي الحيلولة دون تأثير الإسلام على الجماهير، حيث كان يعتقد كمال أتاتورك ورفاقه أن الإسلام لا ينبغي أن يترك لسبيله بل لابد من أن تتم السيطرة عليه، كما كانوا يعتقدون أن إسلاما متوافقا مع الحداثة من شأنه أن يكون مفيدا لبناء تركيا الحديثة.

ولذلك فقد تبنا "خطابا مزدوجا"، دون التخلي عن مبدأ العلمانية/القومية، واختاروا أنموذجا مرضيا لهم للإسلام كشريك، معتقدين أنه من خلاله تتم السيطرة على تأثير الدين على الشعب التركي، وإضفاء الشرعية على الهوية الوطنية الجديدة، وساعد ذلك إلى حد ما في ملئ الفراغ الروحي الناجم عن إلغاء السلطنة والخلافة، واعتماد الأبجدية اللاتينية، وفرض اللباس الغربي.

كما نجحت إستراتيجية الخطاب المزدوج هذه، في تشكيل الخطاب السياسي التركي عامة، وفي استراتيجيات أحزاب يمين الوسط، كلاعبين ضمن الحدود التي رسمتها نخب الدولة القومية.

وقد تبنت النخب الحاكمة الخطاب المزدوج لتلعب على ورقة الدين سعيا للحصول على دعم شعبي، وبهذه الطريقة، وجد الإسلام قناة نجاح من خلالها إلى حد ما في دغدغة مشاعر الجمهور ومنع التطرف الإسلامي.

ومع ذلك، فمن الصحيح أيضا القول بأن هذه الإستراتيجية تجاهلت قوة ودينامية الإسلام في إقامة العلاقات الاجتماعية، والخيارات السياسية، وخطاب الهوية بين الجماهير.

كما رفضت التحولات الجوهرية - وليس بالضرورة من خلال العلمنة - التي ستحدث في المجتمع خلال عملية التحديث، وهي إلى جانب ذلك لم تدرك إمكانية وجود ثقافة مشتركة من شأنها أن تخلق نوعا من التزاوج بين ما هو حديث وما هو تقليدي.

حراس المؤسسة العلمانية

فشلت إستراتيجية النخبة في الدولة الكمالية خصوصا عقب انتقالها إلى سياسة التعددية الحزبية. وخلافا لتوقعات هذه النخبة لم تفقد

بعض أشكال التدين التي يصفون أصحابها بالمبتدعة تأثيرها في المجتمع، بل وجدت قنوات خصبة وبصورة لا يمكن السيطرة عليها للتعبير عن نفسها في الفضاءات العامة.

وبالرغم من أن نخب الدولة هم من بدءوا الانتقال إلى الديمقراطية عام ١٩٤٦، فإن ما كان يدور بخلد هم هو إيجاد شكل من السياسات التعددية الحزبية يجمع عليها بعض المواطنين الأذكياء والمتنورين والعلمانيين، بعيدا عن المصالح الضيقة القصيرة ويقرروا ما هو أفضل للشعب.

وخلال حقبة هيمنة الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري)، اضطلعت الجمعية الوطنية التركية الكبرى إلى جانب الرئاسة بهذه المهمة.

وفي وقت لاحق وبالرغم من التعددية الحزبية، واتخاذ النخب سياسيات جديدة ضيقة المصالح تلبية لمطالب دوائرهم الانتخابية، واتخاذهم قرارات "غير معقولة" وغير مسؤولة في تصورات نخب الدولة، فقد خسر حزب الشعب الجمهوري موقعه باعتباره "النواة المركزية للدولة"، بينما أصبحت رئاسة الجمهورية والجيش والبيروقراطية ساحات جديدة للسلطة، وبعبارة أخرى، حماة للدولة.

في الوقت نفسه أصبحت النخبة البيروقراطية منقسمة على نفسها لأن جيل الأبناء - خاصة أبناء المتدينين الأتراك - ارتقوا في السلم التعليمي والوظيفي وأصبحوا رقما مهما في الطبقة المتوسطة والمهنيين والتكنوقراط.

وبصفة عامة يمكن القول بأن نخب الدولة الحاكمة وقبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام ٢٠٠٢ كانت لا تحبذ السياسة الديمقراطية لأنها تحمل بعض المطالب الشعبية ذات الصبغة الإسلامية والتي تتعارض مع القيم الجمهورية.

عصر ما بعد ٢٠٠٢: الحقبة الجديدة؟

شهدت انتخابات تركيا لعام ٢٠٠٢ تحولا جذريا في المشهد السياسي، وذلك لأن الأحزاب السياسية التي تشكل الحكومة فقدت معظم التأييد الشعبي، وقد استفاد حزب العدالة والتنمية من ذلك ودون أن يحتاج إلى عقد أول مؤتمر له أو تقديم عرض تفصيلي لبرنامجهم السياسي الذي حصل على أغلبية برلمانية لم يسبق لها مثيل في تاريخ تركيا الحديث، إذ فاز بـ ٦٧% من أصوات الناخبين.

ومع ذلك، سيكون من الخطأ تقييم نجاح حزب العدالة والتنمية من خلال شخصية رجب طيب اردوغان القيادية وغيرها من

العوامل الظرفية فقط، وإنما ينبغي تقييمه من خلال التحول البنيوي والأيدولوجي الجاري في الواقع السياسي التركي.

لقد أدت أيدولوجية المؤسسة العلمانية وهيكلتها البنيوية إلى حصول بعض التمييز السياسي والثقافي والاقتصادي، ولذلك صوت الناخبون لصالح حزب العدالة والتنمية أساساً، لسببين رئيسيين:

• أولهما: حل مشكلات الحقوق والحريات المتراكمة.

• وثانيهما: تحقيق التنمية الاقتصادية مع توزيع عادل للثروة.

ومنذ ذلك الحين، يعتل في قلب السياسة التركية صراع بين محاولات حزب العدالة والتنمية توسيع رقعة الحدود المرسومة له من قبل نخب الدولة وبين المقاومة البيروقراطية العسكرية والمدنية ضد أهداف هذا الحزب.

وعقب فوز حزب العدالة والتنمية في الانتخابات اللاحقة التي جرت في يوليو/ تموز ٢٠٠٧، يمكن للمرء القول بأن البيروقراطية المدنية-العسكرية العلمانية قد خسرت المعركة.

إلا أن إلقاء نظرة فاحصة على المشهد التركي تظهر لنا أن الدولة وميولها العلمانية لا تزال العامل الرئيس في تحديد دور الجمهور وكذا في الاستخدام السياسي للإسلام. فكلما حاول حزب العدالة والتنمية تجاوز الحدود، كإطلاق حرية ارتداء الحجاب أو إزالة الحواجز أمام خريجي مدرسة الإمام حاطب لدخول أي قسم من أقسام الجامعات، إلا ومورست عليهم الوصاية العلمانية بعنف وأعيدوا إلى العمل وفق الخطوط الحمراء.

وفي واقع الأمر، فإن حزب العدالة والتنمية لم يكن حريصاً بشدة على عبور هذه الخطوط المحرمة، وكان ذلك هو الدرس الذي تعلمته قيادة الحزب مستفيدة من تجربة حزب الرفاه التي ملخصها: "كن لطيفاً مع المؤسسة العلمانية في حال عدم تعاونها، وتجنب مصادمتها ما أمكن."

ومع ذلك فقد تم ترشيح عبد الله غل، الرجل الثاني في حزب العدالة والتنمية، لانتخابات مايو/ أيار ٢٠٠٧ الرئاسية، وبذلك وصل التوتر ذروته بين المؤسسة العلمانية وحزب العدالة والتنمية، ولم تقبل مخيلة الأوصياء على الشأن التركي صورة لشخص بعادات إسلامية وزوجة ترتدي الحجاب يمكنها أن

تكون السيدة الأولى في القصر الرئاسي لتركيا أن يكون أحد الرموز السياسية لهويتها العلمانية الغربية الحديثة.

ففي البداية أعرب ممثلوا المؤسسة العلمانية صراحة عن قلقهم من ترشيح جول لها المنصب الحساس، وأعلن رئيس الأركان التركية العامة يشار بويوكانيت في ١٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٧ بأن الرئيس الجديد "يجب أن يلتزم بالمبادئ الأساسية للجمهورية والمثل العليا للدولة العلمانية والديمقراطية قولاً وفعلاً" مشيراً ضمناً إلى الأجندة الإسلامية الخفية لحزب العدالة والتنمية.

وفي اليوم التالي أعلن الرئيس أحمد نجديت سيزر بأن النظام العلماني في تركيا "يواجه خطراً لم يسبق له مثيل منذ تأسيس الجمهورية".

ومرة أخرى -وبعد يومين فقط من تصريحات بويوكانيت- بدأت مظاهرات عامة في المدن الكبرى حيث تجمع مئات الآلاف من العلمانيين ليهربوا عن خوفهم من ترشيح غل.

وأصدرت القوات المسلحة التركية بيانا أعربت فيه عن عدم ارتياحها "لهذه الاضطرابات"، وفي منتصف ليلة ٢٧

نيسان/أبريل نشرت بيانا على موقعها على شبكة الانترنت، والذي يطلق عليه شعبياً "المذكرة الإلكترونية" حذرت فيه من أن "بعض الأوساط" تحاول تعكير صفو "القيم الأساسية للجمهورية التركية، وخصوصاً العلمانية"، و"تحويلها إلى تحد صريح ضد الدولة، واستغلال للمشاعر الدينية المقدسة لشعبنا، محاولة لإخفاء الأهداف الحقيقية تحت ستار الدين".

وأكد الجيش -الذي قاد ثلاثة انقلابات في ١٩٦٠ و ١٩٧١ و ١٩٨٠، وتدخل بشكل غير مباشر في عام ١٩٩٧ للإطاحة بحكومة نجم الدين أربكان، على تصميمه الحفاظ على العلمانية، وأعلن أنه "سيدلي برأيه بكل وضوح فيما يجري، وسيعمل علناً وبوضوح كلما كان ذلك ضرورياً للتعامل مع المستجدات".

وأخيراً، نقضت المحكمة الدستورية رئاسة عبد الله غل، وبذلك دعا حزب العدالة والتنمية لانتخابات أجريت في ٢٢ يوليو/تموز ٢٠٠٧ حيث كانت القضية الكبرى هي: ما إذا كان الرجل ذو التاريخ الإسلامي والمتزوج من محبة يمكنه شغل منصب الرئاسة أم لا؟ وفي نهاية المطاف ارتفعت أصوات حزب العدالة والتنمية من ٣٤.٢ إلى ٤٦.٥ في المائة، وفي

البرلمان الجديد، تم انتخاب عبد الله غل رئيساً جديداً لتركيا مع دعم حزب الحركة القومية. ومنذ ذلك الحين ظهر إلى السطح حدثان رئيسان فيما يتعلق بالعلمانية، والمحكمة الدستورية المعنية بكل من هذه الحالات التي ذكرناها، أولهما **الهيمنة على البرلمان** للتصويت على إجراء التعديل الدستوري بخصوص حرية الحجاب في الجامعات، وثانيهما **قرار المحكمة** بشأن قضية إغلاق حزب العدالة والتنمية.

وبعدها صرح أردوغان أثناء زيارة له إلى إسبانيا في ١٥ يناير/ كانون الثاني ٢٠٠٨ قائلا: "... ولنفترض أن الحجاب هو رمز سياسي فهل يمكن اعتباره رمزا للجريمة؟ كيف يمكن حظر الرموز؟"، بعد هذا التصريح أعلن حزب العمل القومي الذي يمتلك ٧١ مقعدا في البرلمان أنه سوف يؤيد حزب العدالة والتنمية إذا ما تم التصويت على مشروع قانون أو اقتراح يقضي بتعديل الدستور لجعل الحجاب ضمن الحريات الشخصية.

ومع ذلك، فإن التعديل الدستوري الذي أقر بأغلبية كبيرة في البرلمان، تم إحالته إلى المحكمة الدستورية من قبل حزب الشعب الجمهوري وتم نقضه. وكانت هذه المحاولة موضوعا في

مارس/آذار ٢٠٠٨ للائحة الاتهام لرئيس الادعاء العام والتي طلب من المحكمة الدستورية إغلاق حزب العدالة والتنمية كونه "مركز تنسيق للجهود الرامية إلى تغيير الطابع العلماني للجمهورية".

وبعد خمسة أشهر أصدرت المحكمة قرارها الذي **رفضت فيه إغلاق الحزب** لكنها في الوقت نفسه وجهت إليه "تحذيرا جديا". وبذلك **نجا حزب العدالة والتنمية من المصير الذي واجهته العديد من الأحزاب السياسية الأخرى، بما فيها حزب الرفاه.**

صحيح أن حزب العدالة والتنمية نجا دائما من الملاحقات القضائية التي يرفعها ضده العلمانيون لكن يبدو أنه قد فقد شيئا من طاقته الإصلاحية، وقد ظهر ذلك جليا في الانتخابات البلدية الأخيرة في ٢٩ مارس/ آذار ٢٠٠٩. فأردوغان، الذي سبق أن وعد بتحقيق مستقبل ديمقراطي مزدهر اقتصر على تحذير النخب من كون البدائل الأخرى ستجلب مستقبلا "سيئا" إذا لم يتم التصويت لصالح حزبه.

هذا الأسلوب على ما يبدو يؤشر على نهاية نمط من الخطاب السياسي ساد في فترة معينة، وهو لا يعد "فشلا" لحزب العدالة والتنمية، وإنما يمكن اعتباره نجاحا للمؤسسة

العلمانية التي استطاعت التقليل من
طموحات برنامج النخب السياسية الإسلامية
في تركيا ومن سقف خطابها السياسي.

فبخصوص الخطاب، أوضح حزب العدالة والتنمية، على أن الحجاب -على سبيل المثال الذي هو أهم عنصر من عناصر الإسلام السياسي في تركيا- لم يكن يدخل ضمن أولويات أجندة الحزب.

وفيما يتعلق بالخيارات الإيديولوجية، فإن حزب العدالة والتنمية يعرف نفسه باعتباره حزباً "ديمقراطياً محافظاً" وذلك ضمن تقليد يمين الوسط الذي يعتقد بأن الإسلام السياسي نفسه هو الذي أضر بالشبكات الاجتماعية والاقتصادية للمسلمين المحافظين في تركيا.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المكونات التركية المحافظة تكيفت هي الأخرى مع أسلوب حياة المجتمع الرأسمالي ونمط حياة المجتمع العلماني الحديث حتى وإن استمرت في ممارسة الطقوس الدينية في حياتها الشخصية والخاصة على السواء.

ولذلك، فإن الانتصارات الانتخابية التي حققها الساسة الإسلاميون لا تعني زعزعة استقرار تركيا العلمانية أو انهيار الجدار بين الدين والدولة في تركيا وإنما تعني أن السجال

لا يزال مستمرا حول الخيارات الثقافية والمجتمعية وأن هناك جولات طويلة لا تزال قادمة.

باحث في قسم العلوم السياسية، جامعة بلكنت، أنقرة.